

إصدار خاص
للإكوساي العشرين

الانتوساي



المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية



الإكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

يناير/كانون ثاني ٢٠١١



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

المحتويات

- ١ نبذة عن الإنكوساي العشرين
- ٣ الهيكل التنظيمي للإنكوساي
- ٦ وثائق تم إقرارها بالإنكوساي العشرين
- تقرير الهدف الأول:
- ٨ المساءلة والمعايير المهنية
- تقرير الهدف الثاني:
- ١٧ بناء القدرات المؤسسية
- تقرير الهدف الثالث:
- ٢١ تقاسم المعرفة
- تقرير الهدف الرابع:
- ٣١ نحو منظمة دولية نموذجية
- ٣٦ صور من الإنكوساي العشرين
- ٣٩ اتفاقات جوهانسبرج
- ٦٢ اختتام المؤتمر
- ٦٣ الدعوة للإنكوساي الواحد والعشرين
- ٦٥ أحداث الإنكوساي سنة ٢٠١١

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية كل ثلاثة شهور (يناير/كانون ثاني، أبريل/نيسان، يوليو/تموز، وأكتوبر/تشرين أول) بالعربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة "إنكوساي". وقد خصصت المجلة- التي تعتبر المجلة الرسمية للإنكوساي - لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة الحكومية. وتعتبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن أولئك المحررين أو المساهمين فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ويرحب المحررون بالمقالات والتقارير الخاصة والأبناء التي تقدم إلى المجلة، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير على العنوان التالي:

US Government Accountability Office, 441 G Street, NW, Room 7814, Washington, D.C, 20548, USA, (Phone: 202-512-4707; Fax: 202-512-4021, عنوان البريد الإلكتروني: intosaijournal@gao.gov.

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن المقالات التي يزيد احتمال قبولها هي التي تعالج جوانب عملية للرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة، هذا، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساساً جوانب نظرية مناسبة للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم، والذين يشاركون في أعمال الإنكوساي، دون تحمل أية تكاليف. وتتوفر أيضاً

الكروياً على: <http://intosaijournal.org>

أو <http://www.intosai.org>

وبالاتصال بالمجلة على: spel@gao.gov.

وتوضع مقالات المجلة بفهرس المحاسيين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسيين القانونيين، كما تدرج في محتويات الإدارة. وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor , Michigan, USA.



هيئة التحرير:

جوزيف موزر ، رئيس محكمة المحاسبات، النمسا
شيليا فريزر، المراجع العام، كندا
فائزة الكافي، الرئيس الأول لديوان المحاسبات، تونس
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
كلودوسالدو روسيان أوزكاتيجو، المراقب العام ، فنزويلا

الرئيس:

هيلين هـ. هسج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحرر:

موريل فورستر (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعداً رئيس التحرير:

ليندا جـ. سيلفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)

ستيفين سانفورد (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون:

مكتب المراجع العام (كندا)

سودها كريشان (الأسوساي، الهند)

لوزيان سيكالو (الباساي- تونجا)

أمانة الكاروساي (سانت لوتشيا)

الأمانة العامة للأوروساي (أسبانيا)

خميس حسني (تونس)

ياديرا اسبينوزا مورينو (فنزويلا)

الأمانة العامة للإنكوساي (النمسا)

مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإدارة:

سابرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

بول ميلر (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذي للإنكوساي:

تيرينس تومبسي، المراجع العام، مكتب المراجع العام، جنوب أفريقيا

ليو جيبي ، المراجع العام ، المكتب الوطني للمراجعة،

جمهورية الصين الشعبية

أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة،

المملكة العربية السعودية

جوزيف موزر ، رئيس محكمة محاسبات النمسا، والأمين العام

تيرانس باسيتان، المراجع العام، إدارة المراجع العام، جزر البهاما

زيبو بوجي، رئيس محكمة المحاسبات، كوت ديفوار (ساحل العاج)

كارلوس رامون بوليت، المراقبة العامة للدولة، الإكوادور

لاسزلو دوموكوس، رئيس محكمة المحاسبات، المجر

فينود راي ، المراقب والمراجع العام،

مكتب المراقب والمراجع العام، الهند

علي الحسنواي، المراجع العام، اللجنة الشعبية العامة

لمؤسسة المراجعة والإشراف الفني ، الجماهيرية العربية الليبية

جوان مانيويل بورتال مارتيز، المراجع العام،

رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، المكسيك

لين بروفوست، المراقب والمراجع العام، مكتب المراقب والمراجع العام

نيوزلندا

جورجن كوسمو ، المراجع العام ، الجهاز الأعلى للرقابة، النرويج

تنوير علي أغا، مكتب المراجع العام، باكستان

سرجي فاديموفيتش ستياشين ، رئيس محكمة الحسابات،

الاتحاد الروسي

أمياس مورسي، المراقب والمراجع العام، المكتب الوطني للمراجعة،

المملكة المتحدة

جين دودارو ، المراقب العام،

مكتب المساءلة العامة، الولايات المتحدة الأمريكية

كلودوسالدو روسيان أوزكاتيجو، المراقب العام ،

المراقبة العامة للجمهورية، فنزويلا

نبذة عن الإنكوساي العشرين



الإنكوساي العشرون
جنوب أفريقيا

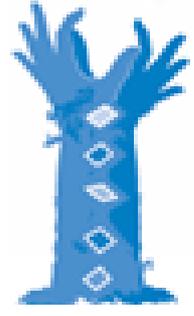


ملحوظة المحرر:

خصص هذا الإصدار للمؤتمر الدولي العشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنكوساي)، الذي استضافه السيد/ تيرينس نوميبي ومكتب المراجع العام لجنوب أفريقيا في جوهانسبرج، خلال الفترة من ٢٢-٢٧ تشرين ثاني، ٢٠١٠.

رحب السيد/ تيرينس نوميبي، المراجع العام لجنوب أفريقيا والمضيف للإنكوساي العشرين، بالوفود القادمة إلى جنوب أفريقيا. في حفل الافتتاح، رحبت السيدة/ مايتي نكوانا- ماشاباني، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون بجنوب أفريقيا، بالوفود القادمة إلى المؤتمر نيابة عن رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

- حضر الإنكوساي العشرون أكثر من ٥٠٠ مبعوثاً يمثلون ١٥٢ جهازاً أعلي للرقابة، من بينهم ١٠٤ من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة، و ٥٤ مراقباً.
- قدم الأمين العام تقريراً عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإنكوساي ٢٠٠٥-٢٠١٠ وعرض الخطة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٦، والتي وافق عليها المؤتمر. وقد حددت الإنكوساي الأولويات الاستراتيجية التالية للسنوات المقبلة، وهي: المساعدة لضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وتعزيز بناء قدرات الجهاز للرقابة الأعلى، وبيان قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، ومحاربة الفساد.
- تم إقرار اتفاقات جوهانسبرج. وتغطي الاتفاقات المناقشات، والنتائج، والتوصيات المتعلقة بالموضوع الأول (قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة) والموضوع الثاني (المراجعة البيئية والتنمية المستدامة).
- تم إحراز تقدم بشأن "مبادرة التمويل من الجهات المانحة"، وهو جهد دولي رئيسي لتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة في البلدان النامية. وفي اجتماع عقد قبل أيام من بدء المؤتمر، وضعت "اللجنة المحفزة للجهات المانحة التابعة للإنكوساي" خطط عمل قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمواصلة تنفيذ اختصاصاتها المخولة لها.



الإفكوساي العشرون جرب أفريقيا

شعار المؤتمر

كانت شجرة البواباب مصدر إلهام لشعار الإفكوساي العشرين. وهي معروفة في أجزاء كثيرة من أفريقيا باسم "شجرة الحياة"، حيث كان في ظل البواباب دائماً مكان الاجتماع التقليدي للقبائل البعيدة والقرويين للعمل معاً وتبادل المعارف. ويمكن العثور عليها في عدة بلدان أفريقية وهي شجرة محمية على المستوى الوطني لما لها من أهمية ثقافية كبيرة.

وأحد موضوعات الإفكوساي العشرين هو المراجعة البيئية والتنمية المستدامة، وتجسد الشجرة شعار "الاخضرار"، حيث أن كل جزء من الشجرة يمكن استخدامه للمحافظة على الحياة: فمن اللحاء إلى الجذور، توفر الشجرة القوت والمأوى للشعوب الأفريقية.

تحولت فروع الشجرة في الشعار إلى تشابك يدي الإنسان وهي دلالة لرعاية البيئة. فهي تصل الى السماء، وتبين الإمكانات اللانهائية المتعلقة بنمو مستقبل العالم الاقتصادي والمالي. وترتبط هذه النظرة المتفائلة بالموضوع الرئيسي الآخر للمؤتمر وهو: قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة.

ويشير الماس داخل شجرة البواباب إلى الموارد الطبيعية الغنية في جنوب أفريقيا والقارة الأفريقية، ويمثل أيضاً اللغات الخمس الرسمية للإفكوساي.

- قام المؤتمر بالتصويت علي وظيفة مدير التخطيط الاستراتيجي، وخلفت مونيكا جونزاليس من الأمانة العامة كيرستن أستروب في ذلك الدور.
- تم إجراء التغييرات التالية علي مجموعات عمل ولجان المهام الخاصة للهدف الثالث:
 - تأسست لجنة المهام الخاصة لإنشاء قاعدة بيانات الأجهزة العليا للرقابة لتجميع معلومات عن مجتمع الإفكوساي في قاعدة بيانات واحدة للاستخدام من قبل جميع الأعضاء. و ستكون لجنة المهام الخاصة هذه برئاسة المكسيك.
 - وافق المؤتمر على الدلائل الإرشادية للإفكوساي للاتصالات التي أعدتها لجنة المهام الخاصة المعنية باستراتيجية اتصالات الإفكوساي. كما تم حل لجنة المهام الخاصة.
 - وافق المؤتمر على حل مجموعة عمل التخصص، والتنظيم الاقتصادي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- وبالنسبة لجائزة جورج كاندوتش، والتي تعطى لأعضاء بارعين في تنفيذ أهداف الإفكوساي داخل مجموعات العمل الإقليمية، فقد منحت للجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا.
- وبالنسبة لجائزة إمر ب. ستاتس، والتي تعطى لأفضل مقالة - حسب تحكيم هيئة تحرير المجلة - منذ الإفكوساي الماضي، فقد منحت لإجريت جونجسما وفريدريك دي جراف من محكمة المراجعة الهولندية لمقالهما "استخدام نظم المعلومات الجغرافية في جهود المراجعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، والتي نشرت في عدد يوليو/تموز ٢٠٠٨ من المجلة.
- وسيستضيف المراجع العام الصيني الإفكوساي الواحد والعشرين في بكين سنة ٢٠١٣.



خلال المؤتمر ، قدم جوزيف موزر (إلي اليمين) ، الأمين العام للإفكوساي، جائزة جورج كاندوتش لتيرينس نومبيمي (إلي اليسار) ، المراجع العام لجنوب أفريقيا، تقديراً لمساهمات الجهاز الأعلى للرقابة بجنوب أفريقيا للإفكوساي. وشكرالدكتور/ موزر أيضاً جوان م بورتال (في الوسط)، مراجع عام المكسيك، على توليته كرئيس سابق للمجلس التنفيذي للإفكوساي.

منحت جائزة إمر ب ستاتس، والتي تعطى لأفضل مقالة - حسب تحكيم هيئة تحرير المجلة - لمراجعين من الجهاز الأعلى للرقابة الهولندي.

الهيكل التنظيمي للإنتوساي

يعكس الهيكل التنظيمي الحالي للإنتوساي إعادة ترتيبها وفقاً للخطة الاستراتيجية والتغيرات في الهيكل وهيئة العاملين بها كما اعتمدت في الإنتوساي العشرين.

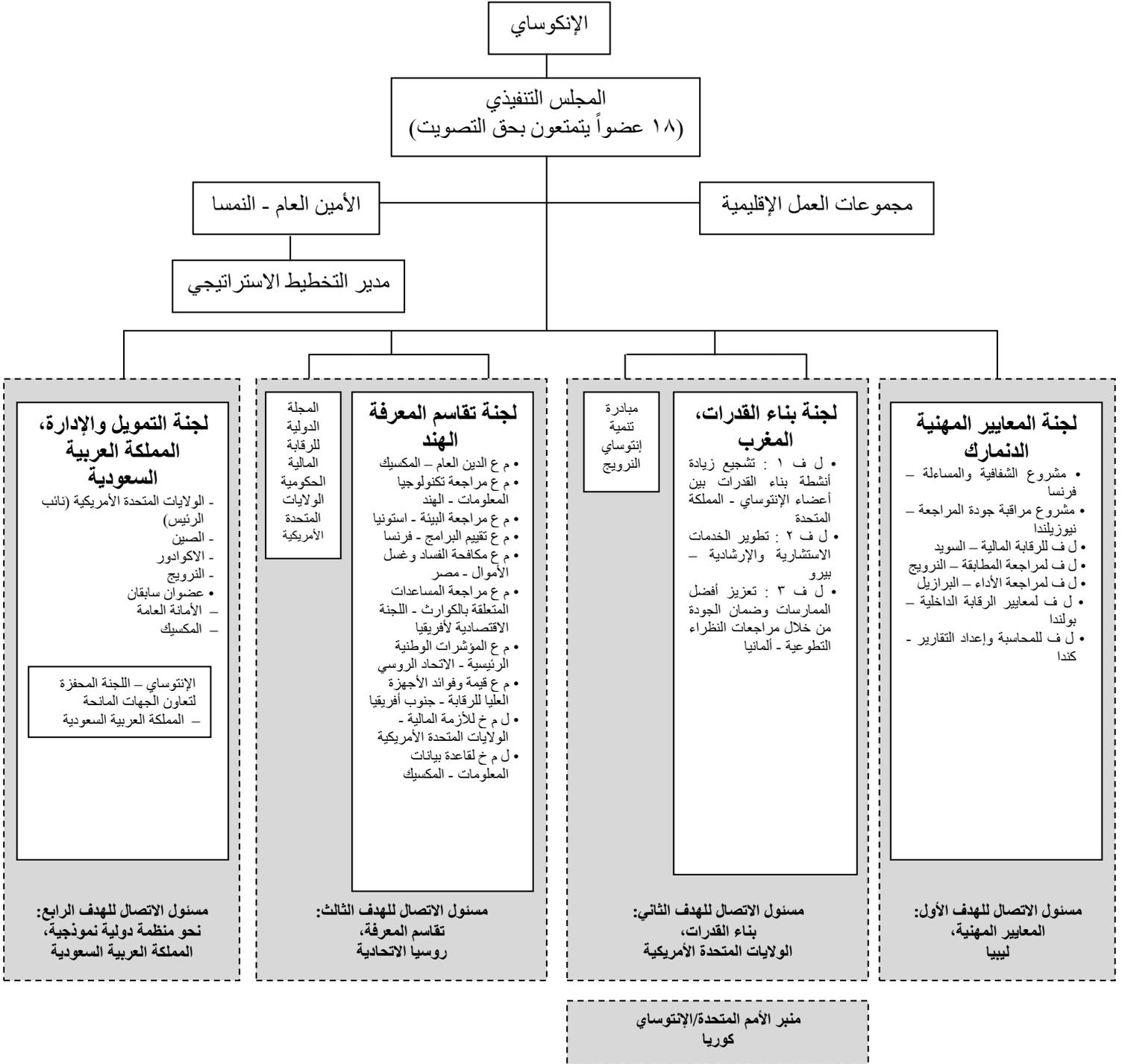


المفتاح:

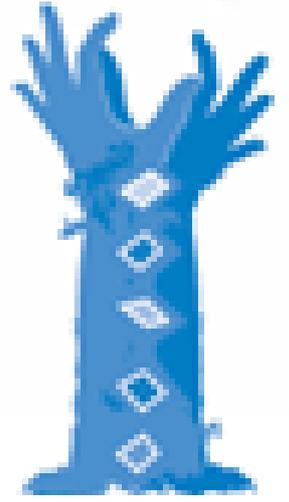
ل ف = لجنة فرعية

م ع = مجموعة عمل

ل م خ = لجنة مهام خاصة



الإنكوساي العشرون، جوهانسبرج، ٢٢-٢٧ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠



الإنكوساي العشرون
جنوب أفريقيا



الإنكوساي العشرون

اجتمع الوفود والمراقبون، قبل حفل افتتاح المؤتمر، لأخذ صورة رسمية للمؤتمر بمركز ساندتون للمؤتمرات الدولية بجوهانسبرج.



جنوب أفريقيا

وثائق تم إقرارها بالإنكوساي العشرين

أقر الإنكوساي العشرون الوثائق التالية التي قدمتها اللجان الرئيسية واللجان الفرعية للإنكوساي.

لجنة المعايير المهنية	
الإجراءات العملية الواجبة للمعايير الفنية للإنكوساي - إجراءات إنشاء وتنقيح وإلغاء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (م د أ ع ر) وأدلة الإنكوساي للحوكمة الرشيدة (أ ح ر).	
مشروع الشفافية والمساءلة	
مبادئ الشفافية والمساءلة	م د أ ع ر ٢٠
مبادئ الممارسات الرشيدة للشفافية والمساءلة	م د أ ع ر ٢١
مشروع رقابة الجودة	
رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة	م د أ ع ر ٤٠
اللجنة الفرعية للمراجعة المالية التابعة للجنة المعايير المهنية	
مقدمة عامة للأدلة الإرشادية للمراجعة المالية للإنكوساي	م د أ ع ر ١٠٠٠
قاموس مصطلحات للأدلة الإرشادية للمراجعة المالية للإنكوساي	م د أ ع ر ١٠٠٣
الأهداف العامة للمراجع المستقل وإدارة المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة	م د أ ع ر ١٢٠٠
الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة	م د أ ع ر ١٢١٠
مسئوليات المراجع المتعلقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية	م د أ ع ر ١٢٤٠
مراعاة القوانين واللوائح عند مراجعة القوائم المالية	م د أ ع ر ١٢٥٠
توصيل أوجه القصور في الرقابة الداخلية لأولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة	م د أ ع ر ١٢٦٥
الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ المراجعة	م د أ ع ر ١٣٢٠
اعتبارات المراجعة المتعلقة بجهة تستعين بمنظمة خدمية	م د أ ع ر ١٤٠٢
مراعاة وثيقة صلة ومصداقية أدلة إثبات المراجعة	م د أ ع ر ١٥٠٠
أدلة إثبات المراجعة - اعتبارات محددة لبنود مختارة	م د أ ع ر ١٥٠١
التأكد من مصادر خارجية	م د أ ع ر ١٥٠٥
ارتباطات المراجعة الابتدائية - أرصدة أول المدة	م د أ ع ر ١٥١٠
الإجراءات التحليلية	م د أ ع ر ١٥٢٠
أخذ عينات المراجعة	م د أ ع ر ١٥٣٠
التقديرات المحاسبية للمراجعة، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة	م د أ ع ر ١٥٤٠
الأطراف ذات العلاقة	م د أ ع ر ١٥٥٠
الأحداث اللاحقة	م د أ ع ر ١٥٦٠
الاستمرارية	م د أ ع ر ١٥٧٠
بيانات كتابية	م د أ ع ر ١٥٨٠
اعتبارات خاصة، مراجعة مجموعة القوائم المالية (بما فيها عمل مراجعي العناصر)	م د أ ع ر ١٦٠٠
استخدام عمل المراجعين الداخليين	م د أ ع ر ١٦١٠
استخدام عمل مراجع خبير	م د أ ع ر ١٦٢٠
إبداء الرأي وإعداد تقرير عن القوائم المالية	م د أ ع ر ١٧٠٠
تعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل	م د أ ع ر ١٧٠٥
التركيز على فقرات ذات أهمية وفقرات أخرى ذات أهمية في تقرير المراجع المستقل.	م د أ ع ر ١٧٠٦

اللجنة الفرعية للمراجعة المالية المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية (تابع)	
م د أ ع ر ١٧١٠	معلومات مقارنة - الأرقام المناظرة والقوائم المالية المقارنة
م د أ ع ر ١٧٢٠	مسئوليات المراجع المتعلقة بالمعلومات الأخرى في الوثائق التي تحتوي على قوائم مالية تمت مراجعتها
اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية	
م د أ ع ر ٣١٠٠	إرشادات مراجعة الأداء - المبادئ الرئيسية والملحق
اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية	
م د أ ع ر ٤٠٠٠	مقدمة عامة لإرشادات مراجعة المطابقة
م د أ ع ر ٤١٠٠	إرشادات مراجعة المطابقة للمراجعات المنفذة بشكل منفصل عن مراجعة القوائم المالية
م د أ ع ر ٤٢٠٠	إرشادات مراجعة المطابقة المتعلقة بمراجعة القوائم المالية
لجنة تقاسم المعرفة	
م د أ ع ر ٥٤١١	مؤشرات الدين
لجنة بناء القدرات	
م د أ ع ر ٥٦٠٠	إرشادات مراجعة النظراء والملحق
اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية	
أ ح ر للإنتوساي ٩١٤٠	استقلالية المراجعة الداخلية في القطاع العام
أ ح ر للإنتوساي ٩١٥٠	التعاون والتنسيق بين الأجهزة العليا للرقابة والمراجعين الداخليين في القطاع العام

وثائق أخرى	
أهمية وجود عملية مستقلة لوضع المعايير	اللجنة الفرعية المحاسبية وإعداد التقارير
دليل الانتوساي الإرشادي للاتصالات	لجنة المهام الخاصة لاستراتيجية الاتصالات
إرشاد - بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة	لجنة بناء القدرات
تمهيد - تقييم البرامج للأجهزة العليا للرقابة	مجموعة عمل تقييم البرامج

المفتاح:

م د أ ع ر = المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة
 أ ح ر للإنتوساي = أدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة
 ل م م = لجنة المعايير المهنية

تقرير الهدف الأول: المساءلة والمعايير المهنية



الهدف الأول

لجنة المعايير المهنية الدنمارك

- مشروع الشفافية والمساءلة - فرنسا
- مشروع مراقبة جودة المراجعة - نيوزيلندا
- ل ف للرقابة المالية - السويد
- ل ف لمراجعة المطابقة - النرويج
- ل ف لمراجعة الأداء - البرازيل
- ل ف لمعايير الرقابة الداخلية - بولندا
- ل ف للمحاسبة وإعداد التقارير - كندا

مسئول الاتصال للهدف الأول:
المعايير المهنية،
ليبيا

قدم هنريك أوتبو، المراجع العام للدنمارك ورئيس لجنة المعايير المهنية للإنكوساي، تقرير لجنة المعايير المهنية إلى المجلس التنفيذي والإنكوساي العشرين في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠.

وأكد التقرير على أن غرض لجنة المعايير المهنية - تعزيز الأجهزة العليا للرقابة القوية والمستقلة ومتعددة الاختصاصات وتشجيع الأجهزة العليا للرقابة لتكون قدوة لغيرها وتطوير المعايير المهنية الملائمة والفعالة. ويلخص التقرير أيضا عمل لجنة المعايير المهنية ولجانها الفرعية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، والعمل المزمع للجنة المعايير المهنية عن الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣، وقائمة الوثائق المقدمة إلى الإنكوساي العشرين لإقرارها. وقد وافق المؤتمر على التقرير وأيد الوثائق.



أثناء المؤتمر، قام هنريك أوتبو (الي اليسار)، رئيس لجنة المعايير المهنية والمراجع العام للدنمارك، وجونتر ميغيندر (الي اليمين)، رئيس مجلس إدارة معهد المراجعين الداخليين، بإبرام مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون بين الإنكوساي ومعهد المراجعين الداخليين.

خلال السنوات الثلاثة الماضية، ركزت لجنة المعايير المهنية ولجانها الفرعية على تطوير وتعزيز المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنكوساي للحكومة الرشيدة عن طريق توفير دلائل إرشادية عملية بشأن المراجعة المالية، ومراجعة المطابقة، ومراجعة الأداء وغيرها من المجالات ذات الأهمية بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة، بما في ذلك الإجراءات القانونية الواجبة لإنشاء، وتنقيح، وإلغاء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنكوساي للحكومة الرشيدة.

وأفاد السيد/ أوتبو بأنه نتيجة للعمل الشاق لجميع الأعضاء، أوفت لجنة المعايير المهنية بجميع الأهداف الاستراتيجية التي عرضت في تقرير الإنجاز للجنة المعايير المهنية عن سنة ٢٠٠٧. كما أشار إلى أن لجنة المعايير المهنية كانت فخورة، بوجه خاص لتقديم ٣٥ معياراً دولياً للأجهزة العليا للرقابة ودليلي الإنكوساي للحكومة الرشيدة للمصادقة عليهما بالإنكوساي العشرين، وهو الأمر الذي كان يعتبر واحداً من إنجازات المؤتمر الرئيسية. ومع اعتماد المعايير الجديدة للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنكوساي للحكومة الرشيدة، فقد تطور إطار الإنكوساي للمعايير المهنية في نطاق مجموعة شاملة من المعايير والإرشادات. وأفاد السيد/ أوتبو بأن لجنة المعايير المهنية يحدوها الأمل في أن تجد الأجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة مفيدة وداعمة في ممارساتها اليومية للمراجعة. وتتوافر الوثائق الرئيسية التي قدمت وأقرت بالمؤتمر في الجدول الثاني ويمكن أيضا العثور عليها من الموقع الإلكتروني - (<http://psc.rigsrevisionen.dk/composite-291.htm>) وكذلك الموقع الإلكتروني للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (www.issai.org/composite-368.htm).

وتلخص المقاطع التالية التقدم الذي أحرزته لجنة المعايير المهنية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في إطار الهدف الأول من الخطة الاستراتيجية للإنتوساي، وعمل اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية، والإصدارات التي أقرها المؤتمر.

ويتمثل إنجاز آخر للجنة المعايير المهنية في تحقق عملية تقوم على أسس سليمة لإنشاء، وتنقيح، وإلغاء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة. وهذه العملية التي تقوم على أسس سليمة تؤيد المهنية المستمرة للعمل بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة، داخل الإنتوساي فضلاً عن توافر الشفافية والمساءلة. وتوضح أيضاً مختلف أدوار، وواجبات، ومسؤوليات اللجان الرئيسية واللجان الفرعية. وقد أصدرت لجنة المعايير المهنية أيضاً: وظيفة مراجعة الأجهزة العليا للرقابة: رسم خرائط منهجية لمهام المراجعة في ٣٧ جهازاً مختاراً من الأجهزة العليا للرقابة عبر أقاليم الإنتوساي. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة بموقع الشبكة العنكبوتية علي الموقع الإلكتروني للجنة المعايير المهنية المذكورة أعلاه تحت وصلة " تقرير رسم الخرائط للجهاز الأعلى للرقابة".

وتتكون لجنة المعايير المهنية من خمس لجان فرعية هي: اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، واللجنة الفرعية لمراجعة الأداء، واللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة، واللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية، واللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت لجنة المعايير المهنية مشروع مجموعتي الشفافية والمساءلة ورقابة جودة المراجعة.

وتضم اللجنة المحفزة التابعة للجنة المعايير المهنية ١٩ عضواً هم الأجهزة العليا للرقابة لكل من: البحرين، بلجيكا، البرازيل، الكاميرون، كندا، الصين، الدنمارك، فرنسا، الهند، إيطاليا، ليبيا، المغرب، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، جنوب أفريقيا، السويد، الولايات المتحدة، وزمبابوي. وقد اجتمعت اللجنة المحفزة ثلاث مرات منذ الإنكوساي التاسع عشر سنة ٢٠٠٧: أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٨ في بكين، يونيو/حزيران ٢٠٠٩ في البرازيل، ومايو/أيار ٢٠١٠ في كوبنهاجن. وتلخص الأقسام التالية تقدم لجنة المعايير المهنية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وعمل اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة المعايير المهنية، والإصدارات التي أقرها المؤتمر، والأهداف الاستراتيجية للجنة المعايير المهنية عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

إنشاء مجموعة شاملة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة

منذ إقرار إطار عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة سنة ٢٠٠٧ في الإنكوساي التاسع عشر، ركزت الأهداف الاستراتيجية للجنة المعايير المهنية على إنشاء مجموعة شاملة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة. ونتيجة لذلك، قدمت لجنة المعايير المهنية ٣٥ معياراً من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ودليلين من أدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة إلى الإنكوساي العشرين، الذي اعتمدت فيه هذه الوثائق. (راجع القائمة ص ٦-٧).

وبالإضافة إلى ذلك، واجهت لجنة المعايير المهنية طلبات متزايدة من مجتمع الإنتوساي، وخصوصاً رؤساء اللجان الفرعية، ومجموعات العمل، ولجان المهام الخاصة بالعمل للقيام بعملية مشتركة، وعالمية، وشفافة يجب اتباعها عند وضع، أو تنقيح، أو إلغاء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وفي اجتماع المجلس التنفيذي للإنتوساي في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٩، طلب أعضاء المجلس من لجنة المعايير المهنية إعداد عملية مشتركة تقوم على أسس سليمة للإنتوساي. ونتيجة لذلك، وضعت لجنة المعايير المهنية العملية المطلوبة للمعايير الفنية للإنتوساي - إجراءات تطوير وتنقيح وإلغاء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة بالتشاور الوثيق مع رؤساء الهدفين ٢ و ٣. وقدمت لجنة المعايير المهنية هذه الوثيقة إلى الإنكوساي العشرين، الذي اعتمدها.

وتؤيد هذه الوثيقة استمرار مهنية عمل المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ويضمن أن جميع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحوكمة الرشيدة تخضع لنفس عملية التشاور ونفس المستوى من التمحيص عندما يتم إعدادها أو إلغاءها. وتصف وثيقة الإجراءات العملية الواجبة المراحل المختلفة وعمليات الموافقة عليها للحصول على معيار من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وأنها تضمن الشفافية في إجراءات العمل، وتؤكد الوظيفة الإشرافية للمجلس التنفيذي فيما يتعلق بالعملية الواجبة. وقد نشرت هذه الوثيقة بموقع: www.issai.org، وستدرج كملحق لكتيب لجان الإنتوساي.

كما أحيط المؤتمر علماً رسمياً بالديباجة (متوفرة على موقع الشبكة العنكبوتية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في <http://www.issai.org/composite-397.htm>) والتي تفيد بأنه سوف يتم التصديق فقط على المعايير والوثائق التي وضعتها الإنتوساي في المؤتمر "الإنكوساي". وبالتالي، لن يُطلب من الإنكوساي اعتماد معايير من هيئات أخرى لوضع المعايير. وهكذا، تفسر الديباجة عملية اعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة عندما تقوم على معايير من هيئات أخرى تختص بوضع المعايير.

إنجازات اللجنة الفرعية

مشروع الشفافية والمساءلة (م د أ ع ر ٢٠ و ٢١)
تدعو الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٥-٢٠١٠ للإنتوساي إلى وضع مبادئ المساءلة والشفافية كعنصر لا يتجزأ من جهود الجهاز الأعلى للرقابة كقدوة حسنة. ولتشجيع تطوير هذه المبادئ، أنشأت لجنة المعايير المهنية مجموعة مشروع الشفافية والمساءلة، التي يرأسها حالياً الجهاز الأعلى للرقابة لفرنسا وتضم الأجهزة العليا للرقابة لبليجكا وكندا والدنمارك واسرائيل والمغرب والبرتغال وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة.

• وضعت المجموعة مسودة وثيقتين خلال اجتماعين سنة ٢٠٠٨، عرّفت الوثيقة الأول مفاهيم الشفافية والمساءلة وقدمت تسعة مبادئ ذات صلة.

وتبين الوثيقة الثانية (م د أ ع ر ٢١) أمثلة لأفضل الممارسات في هذا المجال. وقدمت مسودات لمعيارين من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة باللغات الخمس إلى الإنكوساي العشرين وقد اعتمدها علي النحو التالي:

- م د أ ع ر ٢٠: مبادئ الشفافية والمساءلة.
- م د أ ع ر ٢١: الممارسات الرشيدة لمبادئ الشفافية والمساءلة.

مشروع رقابة الجودة (م د أ ع ر ٤٠)
في اجتماع اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية بالبحرين في أبريل/نيسان ٢٠٠٧، وافقت اللجنة المحفزة علي إنشاء مشروع مجموعة الرقابة علي الجودة بموجب المستوى الثاني لإطار عمل الإنتوساي للمعايير المهنية والمتطلبات الأساسية لعمل الأجهزة العليا للرقابة.

تم تأسيس المشروع، الذي يرأسه الجهاز الأعلى للرقابة في نيوزيلندا، وأسند إليه مهمة صياغة معايير دولية جديدة للأجهزة العليا للرقابة بشأن مراجعة رقابة الجودة لإقرارها في سنة ٢٠١٠. وخصصت المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من ٤٠-٤٩ للمراجعة المالية، ومراجعة المطابقة، ومراجعة الأداء، وهي قابلة للتطبيق على

جميع أنواع الأجهزة العليا للرقابة (بما فيها محاكم المحاسبات) لأغراض المراجعة وإعداد التقارير، والتي تتضمن المراجعة السنوية لإصدار تصريحات وكذلك فحوص المراجعة الأكثر اتساعاً لإصدار تقارير خاصة للبرلمان. وقد م د أ ع ر ٤٠: رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة إلى الإنكوساي العشرين وتم إقراره. واستشرافاً للمستقبل، سينظر المشروع في إعداد دليل إرشادي آخر بشأن رقابة الجودة للأجهزة العليا للرقابة يضاف إلى إطار المعايير الدولية للأجهزة للرقابة العليا لاستكمال المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠، كإرشاد بشأن بعض أو كل العناصر الستة لنظام رقابة الجودة الواردة في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٠.

اللجنة الفرعية للمراجعة المالية (م د أ ع ر ١٠٠٠-٢٩٩٩)

تتمثل الأهداف الاستراتيجية العامة للجنة الفرعية للمراجعة المالية التابعة للإنكوساي فيما يأتي: (١) صيانة وإعداد أدلة إرشادية عالية الجودة، ومقبولة عالمياً لمراجعة القوائم المالية في القطاع العام و(٢) جعل تلك الأدلة الإرشادية معلومة، ومقبولة، ومتاحة لمجتمع الإنكوساي.



(على الشاشة من اليسار إلى اليمين) مدير مشروع اللجنة الفرعية للمراجعة المالية جوناس هالستروم، والمراجع العام للسويد كلاس نورجرين، ورئيس اللجنة الفرعية للمراجعة المالية جيرت جونسون، يقدمون المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة خلال المؤتمر.

قدمت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة في السويد، مجموعة شاملة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة للمراجعة المالية لإقرارها من قبل الإنكوساي العشرين. وقد ذكرت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية أنها ساهمت أيضاً في تطوير المعايير الدولية للمراجعة وتشارك في مشروع مقتطفات عما يقابلها من الممارسة العملية عن طريق المراسلة لضمان استمرار أعضاء الإنكوساي في الحصول على أدلة إرشادية حديثة للمراجعة المالية. ومنذ الإنكوساي الماضي، وضعت اللجنة الفرعية للمراجعة المالية ٢٦ مسودة مقتطفات ممارسة جديدة، ونقحت ٩ مسودات مقتطفات ممارسة وفقاً للتغييرات التي أدخلت على المعايير الدولية للمراجعة التي نقحتها المشروع التوضيحي لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، وترجمت كل مقتطفات الممارسة الجديدة والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة إلى اللغات الرسمية للإنكوساي، وقدمت الدعم المرتبط بالقطاع العام لمشروع التوضيح لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد من خلال مجموعة من الخبراء المختصين. وبنيت خطة عمل اللجنة الفرعية للمراجعة المالية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ على المهام التالية الرئيسية للجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية واللجنة الفرعية للمراجعة المالية التي تم تحديدها خلال سنة ٢٠١٠:

- صيانة ومواصلة تنمية المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بشأن المراجعة المالية؛
- زيادة الوعي بالمعايير والأدلة الإرشادية والمساهمة بمعرفة الخبراء بشأن الأدلة الإرشادية من أجل تدعيم جهود التنفيذ؛

- المساهمة في الاتساق داخل إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة؛
- استكشاف مزايا وإمكانيات إدراج المعايير الأخرى الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد كجزء من الأدلة الإرشادية للمراجعة المالية للإنتوساي؛
- تلخيص الدروس المستفادة طوال العملية، على أمل أن تساهم النتائج في مزيد من التحسينات لعمل اللجنة الفرعية للمراجعة المالية فضلاً عن أن تكون مصدراً قيماً لهيئات الإنتوساي الأخرى؛
- رصد تنفيذ الأدلة الإرشادية بين أعضاء الإنتوساي.

وقد صادق الإنكوساي العشرون علي الثمانية وعشرين معياراً من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة التي عرضتها اللجنة الفرعية للمراجعة المالية. وللحصول على قائمة بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة التي عرضتها اللجنة الفرعية للمراجعة المالية، انظر قائمة جميع الوثائق التي أقرها الإنكوساي العشرون ص ٦-٧.

اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء (م د أ ع ر ٣٠٠٠-٣٩٩٩)

يرأس الجهاز الأعلى للرقابة بالبرازيل اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء، التي تضم ممثلين من ١٩ جهازاً أعلى للرقابة في المناطق الإقليمية المختلفة للإنتوساي والمحكمة الأوروبية للمراجعين. والغرض منها هو (١) تعزيز تنفيذ الأدلة الإرشادية لمراجعة الأداء و(٢) تطوير ونشر التوجيهات الأخرى التي قد يحتاجها مجتمع الإنتوساي لوضع اللمسات الأخيرة للدلائل الإرشادية للإنتوساي لمراجعة الأداء (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ٣٠٠٠-٣٩٩٩).

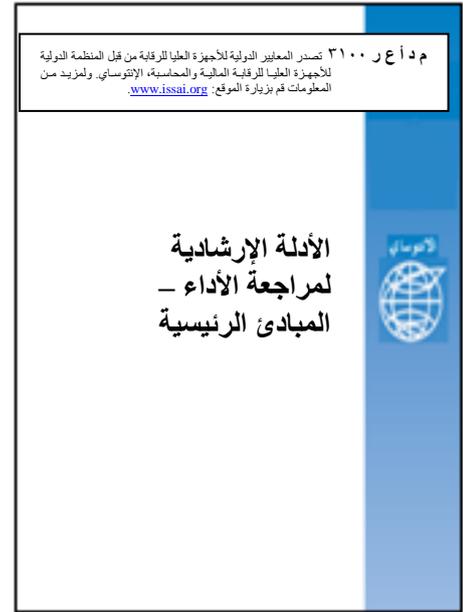
ومنذ الإنكوساي الماضي، عملت اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء على تحليل نتائج مسح مراجعة الأداء الذي أرسل إلى جميع الأجهزة العليا للرقابة وتطوير المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣١٠٠: الأدلة الإرشادية لمراجعة الأداء - المبادئ الرئيسية وملحقها. كما أطلقت اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء موقع إلكتروني علي الشبكة العنكبوتية (<http://psc.rigsrevisionen.dk/composite-170.htm>) بارتباطات إلى جميع وثائق المسح، والبحوث التقنية، ووثائق اللجنة، وقائمة العضوية. ويجمع المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣١٠٠ المبادئ الإرشادية التي تنطبق على مراحل مختلفة من عمل المراجعة، مثل التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير والمتابعة. ويغطي ملحق المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣١٠٠، بعنوان "إنشاء وظيفة مراجعة أداء مستدامة: إرشادات عالية المستوى"، قضايا استراتيجية وعملية متصلة بإدخال مراجعة الأداء إلى أي جهاز أعلى للرقابة، ويهدف إلى مساعدة إدارة الجهاز الأعلى للرقابة علي تحسين القدرات المؤسسية لتنفيذ مراجعة الأداء.

وتركز خطة العمل المستقبلية للجنة الفرعية لمراجعة الأداء على نشر مراجعة الأداء بين أعضاء الإنتوساي وتشجيع استخدام وثائق الإنتوساي بشأن مراجعة الأداء (المعياران الدوليان للأجهزة العليا للرقابة رقمي ٣٠٠٠ و ٣١٠٠). وستقوم اللجنة الفرعية لمراجعة الأداء أيضاً بتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بموقعها على الانترنت، مما يجعل من الموقع أداة لتقاسم المعرفة.

وقد تم عرض المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٣١٠٠، وصادق عليه المؤتمر.

اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة (م د أ ع ر ٤٠٠٠-٤٩٩٩)

أنشئت مجموعة عمل مراجعة المطابقة، في اجتماع لجنة معايير المراجعة في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٤ بمدينة بودابست، لوضع الأدلة الإرشادية للإنتوساي لمراجعة المطابقة. وأعيد تسميتها للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة بعد تشكيل لجنة المعايير المهنية. وترأس النرويج اللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة، التي تضم ١٤ عضواً، وقد عملت بشكل وثيق مع اللجنة الفرعية للمراجعة المالية. وأنشئت مجموعة



م د أ ع ر ٣١٠٠

الخبراء المرجعية لمراجعة المطابقة لضمان الاتساق بين اللجنة الفرعية للمراجعة المالية واللجنة الفرعية لمراجعة المطابقة داخل هيكل لجنة المعايير المهنية لوضع المعايير والإرشادات.

وتعطي الأدلة الإرشادية لمراجعة المطابقة إرشاداً عملياً بشأن التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير عن عمليات مراجعة المطابقة. وتبين الأدلة الإرشادية أن أهداف ونطاق وطبيعة مراجعة مطابقة محددة تعتمد على عدد من العوامل ، من بينها التفويض بالقيام بها والدور الدستوري للجهاز الأعلى للرقابة والقوانين واللوائح ذات الصلة بالجهة الخاضعة للمراجعة.

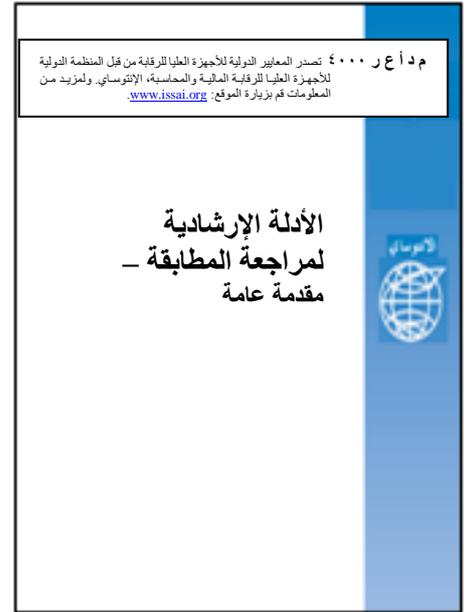
وتشمل خطة العمل المستقبلية للجنة الفرعية لمراجعة المطابقة تنفيذ وصيانة ورفع مستوى الوعي بالأدلة الإرشادية القائمة. كما تتضمن مشروعاً محتملاً للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ٤٣٠٠، والذي سيتناول مراجعة المطابقة في بيئة محكمة المحاسبات.



م د أ ع ر ٤٢٠٠



م د أ ع ر ٤١٠٠



م د أ ع ر ٤٠٠٠

- وقد صادق المؤتمر علي المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الآتية:
- م د أ ع ر ٤٠٠٠: مقدمة عامة للأدلة الإرشادية لمراجعة المطابقة.
 - م د أ ع ر ٤١٠٠: الأدلة الإرشادية لمراجعة المطابقة للمراجعة المؤداة بطريقة منفصلة عن مراجعة القوائم المالية.
 - م د أ ع ر ٤٢٠٠: الأدلة الإرشادية لمراجعة المطابقة المرتبطة بمراجعة القوائم المالية.

اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية (أدلة الإنتوساي للحوكمة الرشيدة ٩١٠٠-٩١٩٩)

تعمل اللجنة الفرعية لمعايير الرقابة الداخلية عن كثب مع معهد المراجعين الداخليين وتركز على العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة والمراجعين الداخليين واستقلاليتهم في القطاع العام. وأدى هذا العمل إلى إنشاء مشروع جديد هو أدلة الإنتوساي للحوكمة الرشيدة ٩١٤٠ (أح ر للإنتوساي ٩١٤٠): استقلالية المراجعة الداخلية في القطاع العام، وأدلة الإنتوساي للحوكمة الرشيدة ٩١٥٠ (أح ر للإنتوساي ٩١٥٠): التعاون والتنسيق بين الأجهزة العليا للرقابة والمراجعين الداخليين في القطاع العام، والتي وافقت علي عرضها اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية في اجتماعها في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ في البرازيل وصادق عليها الإنكوساي العشرون. وترأس محكمة المراجعة البلجيكية اللجنة الفرعية منذ الإنكوساي السابع عشر، وسلمت الرئاسة لبولندا في الإنكوساي العشرين. ويشمل عمل اللجنة الفرعية في المستقبل تقديم أمثلة بشأن تدابير الرقابة الداخلية، والعمل بنشاط لتعزيز دمج أح ر للإنتوساي للرقابة الداخلية ومفاهيم إدارة المخاطر في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وإعداد بحث بشأن إعداد التقارير عن الرقابة الداخلية.



مدأع ر ٩١٥٠



مدأع ر ٩١٤٠

اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير

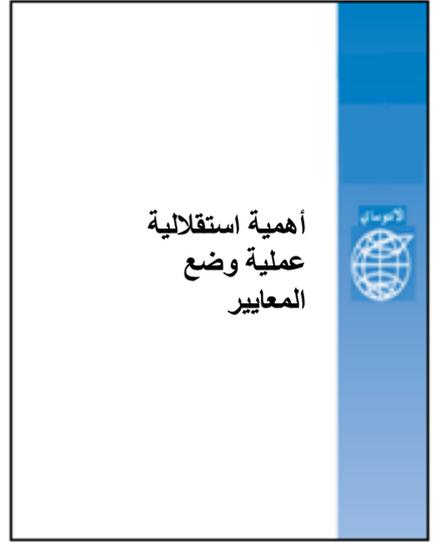
ركزت اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير، منذ الإنكوساي التاسع عشر، على المراقبة والمشاركة في اجتماعات وضع معايير المحاسبة بالمجلس الدولي لمعايير محاسبة القطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد شملت هذا التركيز المشاركة المستمرة في أنشطة وضع معايير القطاع العام للمجلس الدولي لمعايير محاسبة القطاع العام، وإعداد تقارير دورية عن الأنشطة الحالية والمخططة لعضوية الإنتوساي، وتشجيع أعضاء الإنتوساي علي تقديم تعليقات مباشرة للمجلس الدولي لمعايير محاسبة القطاع العام بشأن المشروعات المعروضة والوثائق المماثلة، وتسهيل تبادل المعلومات وتقاسم المعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة.



شيليا فريزر (في الوسط) ، رئيسة اللجنة الفرعية للمحاسبة وإعداد التقارير والمراجع العام لكندا، مع أعضاء الوفد الكندي. ترأس كندا اللجنة الفرعية، التي أعدت بحث عن أهمية استقلالية عملية وضع المعايير.

شاركت شيليا فريزر، رئيسة اللجنة الفرعية والمراجع العام لكندا، في عدد من اجتماعات المجلس الدولي لمعايير محاسبة القطاع العام، وساهمت في تطوير معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. وفي سنة ٢٠٠٩، تم إجراء مسح لأعضاء الإنتوساي لتحديد معايير المحاسبة للقطاع العام التي يستخدمها كل بلد عضو لإعداد تقارير عن النتائج المالية الحكومية. وقد نشرت نتائج هذه الدراسة المسحية على موقع الشبكة العنكبوتية للجنة المعايير المهنية في إطار صفحة الشبكة العنكبوتية للجنة الفرعية، التي أطلقت في يناير/كانون ثاني ٢٠١٠. وسيستمر تركيز خطة العمل المقترحة عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ للجنة الفرعية على عملها بوصفها عضواً في المجلس الدولي لمعايير محاسبة القطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين.

وقد صادق الإنكوساي العشرون علي بحث اللجنة الفرعية بعنوان: "أهمية وجود عملية مستقلة لوضع المعايير".



أهداف لجنة المعايير المهنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣:

بناء على أعمال لجنة المعايير المهنية على مدى السنوات الثلاثة الماضية لاستكمال إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة - والذي يضم الآن مجموعة شاملة من المعايير - قامت بوضع ثلاثة مجالات للتركيز عليها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣:

- تنسيق التجميع الحالي للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وبالتالي ضمان اتساق إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- زيادة الوعي بإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وتمهيد الطريق لتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحوكمة الرشيدة في الأجهزة العليا للرقابة.
- مواصلة تطوير وصيانة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة، باتباع النهج المزدوج للإنتوساي في العملية المبدئية لوضع المعايير.

التوافق

الغرض من مشروع الوفاق توفير أساس مفاهيمي لمراجعة القطاع العام وضمان الاتساق في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. ولذلك، سيركز مشروع التوافق على تنقيح وتطوير المبادئ الأساسية للمراجعة على المستوى الثالث في إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والذي سيوفر الاتساق في جميع أجزاء الإطار. وسيتم تناول ترقيم وتوقيت مختلف مسودات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة من قبل مجموعة المشروع والتي وافقت عليها اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية، وسيتم تنفيذ المشروع وفقاً للعملية الواجبة لصياغة وتنقيح وإلغاء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة.

زيادة الوعي

تعتبر المعرفة الواسعة لإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بين أعضاء الإنتوساي والشركاء الخارجيين وزيادة تطبيق الجهاز الأعلى للرقابة للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحوكمة الرشيدة بمثابة معايير لنجاح إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وبالتالي، تعتبر لجنة المعايير المهنية زيادة الوعي أداة فعالة لتحقيق هذه الأهداف. وتهدف لجنة المعايير المهنية لضمان إمام الأجهزة العليا للرقابة والشركاء الخارجيين المعنيين بإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والفوائد المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة التي وضعت خصيصاً لمراجعة القطاع العام. وتتاح استراتيجية اللجنة المحفزة للجنة المعايير المهنية في هذا المجال على شبكة الإنترنت بالموقع التالي:

[http://psc.rigsrevisionen.dk/media\(1471,1033\)/Final_approved_PSC_Awareness-raising_Strategy.pdf](http://psc.rigsrevisionen.dk/media(1471,1033)/Final_approved_PSC_Awareness-raising_Strategy.pdf)

الصيانة

ستركز لجنة المعايير المهنية على ضمان تحديث المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة للحفاظ على سلامة ودقة إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. وستقوم كل لجنة فرعية باستعراض المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الإنتوساي للحوكمة الرشيدة وهي مسؤولة عن صيانتها في فترات زمنية محددة. وستقرر اللجنة الفرعية وتيرة مناسبة لاستعراض الصيانة وإحالتها على موقع الشبكة العنكبوتية للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (www.issai.org). وستواصل لجنة المعايير المهنية الشراكات مع الهيئات الخارجية التي تضع المعايير لتسهيل تبادل المعرفة والتعاون أثناء قيامها بصياغة وصيانة إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة. كما ستواصل لجنة المعايير المهنية العمل لتنسيق مراجعة القطاع العام دولياً من خلال الاعتراف، والاستخدام، والاعتماد على المعايير الصادرة عن هيئات أخرى لوضع المعايير.

وأحيط الإنكوساي العشرون علماً بما يلي :

- الاختصاصات والأهداف الاستراتيجية للجنة المعايير المهنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بما في ذلك اقتراح مشروع التوافق؛
- خطط عمل اللجنة الفرعية ومجموعة المشروع للفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛
- تقرير إنجاز لجنة المعايير المهنية.



الإنتوساي العشرية
جرب أفريقيا

تقرير الهدف الثاني: بناء القدرات المؤسسية

أشار السيد/ أحمد الميداوي، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالمغرب، ورئيس لجنة بناء القدرات في تقريره المقدم للمؤتمر، إلى أن بناء القدرات أمر أساسي لرؤية خطة الإنتوساي الاستراتيجية المتمثلة في تعزيز الأجهزة العليا للرقابة عالمياً. كما أوضح أنها ستسمح لهم بمساعدة حكوماتهم علي تحسين الأداء، وتعزيز الشفافية، وضمان المساءلة، والحفاظ على المصداقية، ومكافحة الفساد، وتعزيز ثقة الشعب، وتعزيز كفاءة وفعالية تحصيل واستخدام الموارد العامة لصالح السكان. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف، يركز الهدف الاستراتيجي الثاني للإنتوساي على بناء القدرات المؤسسية. وهدفه هو بناء القدرات عموماً والقدرات المهنية للأجهزة العليا للرقابة من خلال التدريب، والمساعدة التقنية، وتطوير الخدمات الإرشادية والاستشارية، وتشجيع أفضل الممارسات المهنية، ومراجعة النظراء، وتطوير الشركات مع المنظمات الإنمائية الدولية، والأنشطة الإنمائية الأخرى.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت لجنة بناء القدرات لجنة محفزة وثلاث لجان فرعية متخصصة برئاسة الأجهزة العليا للرقابة لكل من المملكة المتحدة، وبيرو، وألمانيا. وفي نطاق لجنة بناء القدرات، واصلت مبادرة تنمية الإنتوساي، بقيادة الجهاز الأعلى للرقابة في النزويج، القيام بدور ذراع تدريب الإنتوساي، وقد أنشأ منبر الأمم المتحدة/ الإنتوساي، التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة لكوريا، لضمان قدر أكبر من التعاون بين الإنتوساي والأمم المتحدة.

وأشاد الدكتور الميداوي بالدور الهام الذي اضطلعت به لجنة بناء القدرات، بالتنسيق مع الأمانة العامة للإنتوساي ورؤساء الأهداف، وإبرام مذكرة تفاهم في بروكسل في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩ بين الإنتوساي ومجتمع المانحين. وكان أول اجتماع للجنة المحفزة بين الجهات المانحة والإنتوساي، الذي انعقد في مراكش، المغرب، في فبراير/شباط ٢٠١٠، بمثابة خطوة هامة نحو تنفيذ مذكرة التفاهم والمساعدة في إنشاء إطار مشترك لتمكين الأجهزة العليا للرقابة من الوصول إلى آليات لتمويل مشروعات بناء القدرات للجهاز الأعلى للرقابة. وأسفر هذا الاجتماع عن لجنة محفزة وأمانة جديدة للاضطلاع بتنفيذ مشروعات بناء القدرات في إطار مذكرة التفاهم.



الدكتور أحمد الميداوي، الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات بالمغرب، ورئيس الهدف الثاني.

ومنذ تأسيس لجنة بناء القدرات، وضعت ستة أدلة إرشادية يمكن الاطلاع عليها بموقع الشبكة العنكبوتية للجنة: (<http://cbc.courdescomptes.ma/index.php?id=20>)، وذلك جنباً إلى جنب مع غيرها من المواد. وقد وضعت لجنة بناء القدرات أيضاً قاعدة بيانات مشروعات بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة، قاعدة بيانات للخبراء والمحققين، وقامت بتجميع وتصنيف أعمال مراجعة النظراء المنفذة داخل مجتمع الإنتوساي.

الهدف الثاني

مبادرة
تنمية
إنتوساي
النزويج

لجنة بناء القدرات، المغرب

- ل ف ١: تشجيع زيادة أنشطة بناء القدرات بين أعضاء الإنتوساي - المملكة المتحدة
- ل ف ٢: تطوير الخدمات الاستشارية والإرشادية - بيرو
- ل ف ٣: تعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعات النظراء التطوعية - ألمانيا

مسئول الاتصال للهدف الثاني:
بناء القدرات،
الولايات المتحدة الأمريكية

ولاحظ الدكتور الميداوي أنه، بعد أكثر من ٥ سنوات من العمل المشترك المستمر داخل لجنة بناء القدرات ومع الشركاء الخارجيين الآخرين، أنه تم إنجاز معظم الأهداف الرئيسية المحددة للجنة بناء القدرات في الخطة الاستراتيجية. وسوف يؤدي هذا النجاح إلى زيادة التوقعات. وبعد وضع أدلة إرشادية عديدة تتعلق ببناء القدرات، ستقوم لجنة بناء القدرات بالتركيز على تنفيذ هذه المعرفة على أرض الواقع والاستفادة الفعالة مما وضعتة لجنة بناء القدرات من أدلة إرشادية، ومواد، وأدوات.

اللجنة الفرعية ١: تشجيع زيادة أنشطة بناء القدرات بين الأجهزة العليا للرقابة

يرأس الجهاز الأعلى للرقابة للمملكة المتحدة اللجنة الفرعية ١، التي تركز على تقديم أدلة إرشادية ومصادر المعلومات ذات الصلة ببناء القدرات.

وقد وافقت اللجنة المحفزة للجنة بناء القدرات واللجنة بكامل أعضائها على دليل بعنوان "تقديم المؤهلات المهنية لهيئة المراجعة: دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة. وهو متوفر الآن باللغتين العربية والألمانية، ويجري تنفيذ غيرها من الترجمات. وصاغ مكتب المراجعة الوطني البريطاني دليلاً إرشادياً آخرًا بعنوان "كيفية زيادة استخدام وأثار تقارير المراجعة: دليل إرشادي للأجهزة العليا للرقابة، والذي تمت الموافقة عليه من قبل اللجنة المحفزة للجنة بناء القدرات واللجنة بكامل أعضائها. وبالإضافة إلى ذلك، قدم دليل إرشادي بعنوان "بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة" والذي أقره المؤتمر.

كما تقوم اللجنة الفرعية ١ بتطوير أدلة إرشادية جديدة عديدة تتضح فيما يلي:

- دليل إرشادي لإدارة الموارد البشرية بالأجهزة العليا للرقابة (الجهاز الأعلى للرقابة في هولندا).

- دليل إرشادي للاعتبارات الاستراتيجية التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في تخطيط وتنفيذ واعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (تطوع الجهاز الأعلى للرقابة في السويد لقيادة لجنة المهام الخاصة لوضع مسودة هذا الدليل الإرشادي).

وقد وضع الجهاز الأعلى للرقابة في السويد دليل مشروعات بناء القدرات في الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. ويلتقط هذا الدليل أنشطة بناء القدرات الرئيسية التي تنطوي على عمل الجهاز الأعلى للرقابة بالشراكة مع هيئات خارجية. ويتاح هذا الدليل على موقع الشبكة العنكبوتية www.cbcdirectory.org، وتواصل السويد تحديثه سنوياً.

وتشمل الأنشطة الأخرى للجنة الفرعية ١ تحديث قاموس الإنتوساي لمصطلحات المراجعة وبحث بعنوان مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في التعامل مع حالات الطوارئ الذي أعده مكتب المراجعة الوطني بالمملكة المتحدة. وتشير التغذية المرتدة المبكرة إلى الحاجة المحتملة لإصدار إرشاد بشأن تطوير الإدارة في حالات الطوارئ و/ أو خطط استمرارية العمل.

اللجنة الفرعية ٢: تطوير الخدمات الاستشارية والإرشادية

ركزت اللجنة الفرعية ٢ على ثلاثة مجالات رئيسية. الأول هو وضع قاعدة بيانات للخبراء والمحققين. وضع الجهاز الأعلى للرقابة لبيرو، رئيس اللجنة الفرعية، قاعدة بيانات وإرشادات لاستخدامها. كما أشرفت بيرو على إطلاق طلباً للتسجيل والبحث عن الاستشاريين والخبراء الذين خدموا الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء. وللترويج لهذا التطبيق الإلكتروني على الشبكة وتشجيع تسجيل الخبراء بين أعضاء الإنتوساي، أرسل رئيس لجنة بناء القدرات لجميع الأجهزة العليا للرقابة لدعوتهم للمشاركة وأرسل إعلان ظهر بهذه المجلة.

وفي المجال الثاني، تواصل اللجنة الفرعية تشجيع برامج المراجعة المشتركة. وأرسلت استبيانات لأعضاء الإنتوساي، ووضع الجهاز الأعلى للرقابة لألمانيا دليلاً إرشادياً لبرامج المراجعة التعاونية بين الأجهزة العليا للرقابة. وتتاح النسخة النهائية من هذا الدليل الإرشادي باللغتين الإنجليزية والألمانية وسوف تترجم إلى اللغات الرسمية الأخرى للإنتوساي.

وأخيراً، شجعت اللجنة الفرعية برامج التدريب الداخلي وتدريب الزائرين. ولتعزيز هذه التبادلات، وضع الجهاز الأعلى للرقابة لباكستان إرشادات لبرامج التدريب الداخلي.

وتتاح جميع الأدلة المذكورة أعلاه بموقع الشبكة العنكبوتية للجنة بناء القدرات بالعنوان الإلكتروني الآتي: <http://cbc.courdescomptes.ma>.

اللجنة الفرعية ٣: تعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة من خلال مراجعة النظراء

جمعت اللجنة الفرعية ٣ بحوث تناولت حوالي ٢١ مراجعةً مختلفةً للنظراء بما في ذلك تقارير نهائية، ومذكرات تفاهم، وموجزات تنفيذية. وقد استخدمت هذه المعلومات كمصدر للأمتثلة بشأن أفضل الممارسات التي تم إدراجها في إرشادات مراجعة النظراء. وقامت اللجنة الفرعية أيضاً بتجميع قائمة بمعلومات عن مراجعة النظراء التي تتم داخل مجتمع الإنتوساي. وستتمثل الخطوة التالية في إتاحة وثائق مراجعة النظراء هذه لمجتمع الإنتوساي ككل.

ومن خلال دمج الدليل الإرشادي لمراجعة النظراء في المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠: إرشادات مراجعة النظراء، وملحقه، ونشر المعلومات التي تشرح مزايا مراجعة النظراء في مناسبات الإنتوساي المختلفة (مثل الإنكوساي العشرين والمؤتمرات الإقليمية والحلقات الدراسية)، تأمل لجنة بناء القدرات تعزيز ممارسة مراجعة النظراء التطوعية داخل مجتمع الإنتوساي.

وقد أعدت اللجنة الفرعية ٣ أدلة إرشادية بشأن الجوانب العملية لمراجعة النظراء، فضلاً عن أمثلة لأفضل الممارسات وقائمة بالقضايا التي يمكن معالجتها في إطار مراجعة النظراء. وتمت الموافقة على هذا الدليل الإرشادي لمراجعة النظراء والقائمة المرجعية في الإنكوساي كجزء من المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ٥٦٠٠ ويمكن تحميله من موقع الشبكة العنكبوتية للجنة بناء القدرات (<http://cbc.courdescomptes.ma>).

مبادرة تنمية الإنتوساي

مبادرة تنمية الإنتوساي، برئاسة النرويج، هي الذراع التدريبي للإنتوساي وتعتبر، وفقاً للخطة الاستراتيجية للإنتوساي، مكوناً لمهمة الهدف الثاني للإنتوساي.

واصلت مبادرة تنمية الإنتوساي، خلال السنوات الثلاثة الماضية، العمل وفقاً لخطتها الاستراتيجية، في المقام الأول بالاقتران مع مجموعات العمل الإقليمية للإنتوساي. وقد ركزت على برامج تقييم احتياجات بناء القدرات وضمان الجودة في المراجعة المالية، وبرامج عبر إقليمية بشأن الدين العام، والتنمية الإدارية، وبرامج تدريب



المدرسين.

ماجوس بوج، المدير العام لمبادرة تنمية الإنتوساي، يرفع التقرير للمؤتمر عن أنشطة مبادرة تنمية الإنتوساي.

مدأع ر ٥٦٠٠
تصدر المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الإنتوساي. ولمزيد من المعلومات قم بزيارة الموقع: www.issai.org

**الأدلة
الإرشادية
لمراجعة
النظراء**

مدأع ر ٥٦٠٠



وقد من موظفي كل من لجنة بناء القدرات - مبادرة تنمية الإنتوساي بمنطقة معرض الإنكوساي.

وبناء على طلب اللجنة المحفزة للجهات المانحة، أجرت مبادرة تنمية الإنتوساي مساهمة عالمية في مشروعات بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة، التي قدمتها لمجتمع الإنتوساي في اجتماع اللجنة المحفزة للجنة المهام الخاصة للتمويل من الجهات المانحة قبل الإنكوساي العشرين.

منبر الأمم المتحدة/الإنتوساي

تم إنشاء منبر الأمم المتحدة/الإنتوساي أثناء الإنكوساي التاسع عشر في المكسيك ويرأسها الجهاز الأعلى للرقابة لكوريا. والغرض منها هو تنسيق العمل بين الإنتوساي والأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وقد ترتب علي التغييرات التنظيمية في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إرجاء هذا العمل بين الإنتوساي والأمم المتحدة. ومع ذلك، خلال مؤتمر الإنتوساي بشأن تعزيز المراجعة العامة الخارجية الذي عقد في فيينا في مايو/أيار ٢٠١٠، أكدت إدارة الشؤون الاقتصادية للأمم المتحدة استعدادها لاستئناف العمل من خلال منبر الأمم المتحدة/الإنتوساي.

ورحبت لجنة خبراء الإدارة العامة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بمبادرة الإنتوساي التي تستهدف دمج إعلاني ليما والمكسيك في القانون الدولي. وفي اجتماعها الأخير في أبريل/نيسان ٢٠١٠، أعدت لجنة خبراء الإدارة العامة مشروع قرار لاعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث سيتم مناقشة المبادرة خلال اجتماعها في فبراير/شباط ٢٠١١.

وسيوفر منبر الأمم المتحدة/الإنتوساي دعماً للأمانة العامة في النهوض بالمبادرة، وبمجرد إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمبادرة، سيتم تقديم خطة مفصلة لدعم تنفيذها.



الإنتوساي العشري
جنوب أفريقيا

تقرير الهدف الثالث: تقاسم المعرفة

قدم فينود راي، المراقب والمراجع العام في الهند ورئيس لجنة تقاسم المعرفة، تقريره إلى المجلس التنفيذي والإنتوساي العشرين. ووفقاً للخطة الاستراتيجية للإنتوساي، فإن الغرض من الهدف ٣ هو "تشجيع التعاون، والتضافر، والتحسين المستمر للأجهزة العليا للرقابة من خلال تقاسم المعرفة، بما في ذلك توفير المقاييس، وإجراء الدراسات لأفضل الممارسات، وإجراء البحوث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك".

ولتحقيق هذا الغرض، قامت اللجنة بالإجراءات الهامة والبارزة التالية:
• وضع واعتماد اختصاصات وخطة عمل لجنة محفزة لتوجيه أنشطة مجموعات ولجان المهام الخاصة للأعضاء، على غرار هيكلتي الهدفين ١ و ٢. (انظر موقع الشبكة العنكبوتية للجنة تقاسم المعرفة: <http://intosaiksc.cag.gov.in>).

- تطوير الوثائق التالية، والتي وافق عليها الإنتوساي العشرون:
 - م د أ ع ر ٥٤١١: مؤشرات الدين العام.
 - تمهيد - تقييم البرامج للأجهزة العليا للرقابة.
 - إرشادات ومبادئ مكافحة الفساد وغسل الأموال.
 - دليل الإنتوساي الإرشادي للاتصال.

• وضع توصية للإنتوساي العشرين خاصة بمل مجموعة عمل الخصخصة، والتنظيم الاقتصادي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولجنة المهام الخاصة للاتصالات الاستراتيجية للإنتوساي. (تمت الموافقة على كل من الإجراءين).

• تأييد تمديد ولاية مجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمعونة المرتبطة بالكوارث حتى سنة ٢٠١٣. (تمت الموافقة على هذا العمل من جانب الإنتوساي العشرين).

• الترحيب بلجنة مهام خاصة جديدة للأزمة المالية العالمية (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة) ومجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة (برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا).

وبالإضافة إلى تقرير السيد/ راي، رفعت مجموعات ولجان المهام الخاصة الفردية تقاريرها بشأن أهدافها وإنجازاتها. وتلخص الأقسام التالية أنشطة وإنجازات مجموعات ولجان المهام الخاصة للهدف ٣.



فينود راي، المراقب والمراجع العام في الهند ورئيس لجنة مشاركة المعرفة، يرفع تقرير اللجنة للمؤتمر.

الهدف الثالث

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية الولايات المتحدة الأمريكية

لجنة تقاسم المعرفة، الهند

- م ع الدين العام - المكسيك
- م ع مراجعة تكنولوجيا المعلومات - الهند
- م ع مراجعة البيئة - استونيا
- م ع تقييم البرامج - فرنسا
- م ع مكافحة الفساد وغسل الأموال - مصر
- م ع مراجعة المساعدات المتعلقة بالكوارث - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- م ع المؤشرات الوطنية الرئيسية - الاتحاد الروسي
- م ع قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة - جنوب أفريقيا
- ل م خ للأزمة المالية - الولايات المتحدة الأمريكية
- ل م خ لقاعدة بيانات المعلومات - المكسيك

مسئول الاتصال للهدف الثالث:
مشاركة المعرفة،
روسيا الاتحادية

مجموعة عمل الدين العام (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في المكسيك)

تركز مجموعة عمل الدين العام على تزويد الإنتوساي بمعرفة قيمة فيما يتعلق بقضايا الدين العام، بما في ذلك الأدلة الإرشادية والدراسات التي يمكن أن تصبح معايير دولية للأجهزة العليا للرقابة.

وضعت واعتمدت مجموعة العمل م د أ ع ر ٥٤١١: مؤشرات الدين العام، الذي قدم إلى الإنتوساي العشرين وتمت المصادقة عليه.

وتقدم مجموعة العمل بنشاط المساعدة الاستشارية والمدرين لبرنامج بناء القدرات عبر الإقليمية لمبادرة تنمية الإنتوساي لمراجعة إدارة الدين العام. وللمساعدة في بناء قدرات أعضاء الإنتوساي، أعدت المجموعة أيضاً ما يلي:

• قائمة تضم الخبراء في مراجعة الدين العام، وهذه القائمة متاحة بالموقع الآتي:
http://wgpd.org.mx/Public_members.html

• قاموس مصطلحات مراجعة الدين العام باللغات الرسمية الخمسة للإنتوساي، والتي سيتم إدراجها في قاموس الإنتوساي على شبكة الإنترنت لمصطلحات المراجعة للإنتوساي.

وقد اختارت مجموعة العمل القضايا التالية لدراستها باستفاضة في المستقبل:
• تأثير الأزمة المالية على الدين العام،

• إدارة الدين العام،

• الدين الطارئ،

• تقييم المخاطر والحد من آثارها المحتملة على هيكل الديون ونظم الرقابة الداخلية لإدارة الدين العام،

• تقييم نظم المعلومات المتعلقة بإدارة الدين العام.

مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في الهند)

مهمة مجموعة العمل هذه هي دعم الأجهزة العليا للرقابة في تطوير المعارف والمهارات بشأن استخدام ومراجعة تكنولوجيا المعلومات. والمنبر الرئيسي لتقاسم المعلومات هي مجلة "مدخل لتكنولوجيا المعلومات" intoIT لمجموعة العمل، وعنوانها على الشبكة العنكبوتية للمعلومات (www.intosaitaudit.org)، والحلقات الدراسية لمراجعة الأداء التي تتعقد كل ثلاث سنوات. وركزت أحدث حلقة دراسية لمراجعة الأداء على مقاييس الأداء التي تشير إلى فعالية مشروع تكنولوجيا المعلومات ونجاح الاستثمار فيه.

وقد وضعت عدة دلائل إرشادية لإنشاء نظم المراجعة، واستكملت مشروعات فرعية لتبادل المعلومات، وتنمية المعارف والمهارات، وتطوير ونقل المعرفة. وتتاح وحدات التدريب على مراجعة تكنولوجيا المعلومات بموقع مجموعة العمل على الشبكة العنكبوتية للمعلومات.

وعلى أساس مسح لأعضاء مجموعة العمل، وافقت المجموعة على المشروعات التالية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣:



م د أ ع ر ٥٤١١

- تطوير مؤشرات أداء / نظام فهرسة تكنولوجيا المعلومات حول مراجعة أداء تكنولوجيا المعلومات / قياس أداء حلول تكنولوجيا المعلومات التي يتم تنفيذها بالمؤسسات الحكومية (الجهاز الأعلى للرقابة في الصين).
- التخطيط لمراجعة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات التفصيلية لمراجعة وفحص نظم وأساليب رقابة تكنولوجيا المعلومات (الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا).
- تعظيم قيمة تكنولوجيا المعلومات في المنظمات الحكومية (الجهاز الأعلى للرقابة في كندا).
- تكنولوجيا المعلومات الخضراء (الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج).
- حوسبة الأعداد الكبيرة والأوضاع الافتراضية (الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة).

مجموعة عمل مراجعة البيئة (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في إستونيا)

- اعتمدت مجموعة عمل مراجعة البيئة، وهي أكبر مجموعات عمل الإنتوساي، تغير المناخ باعتباره الموضوع الرئيسي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وخلال تلك الفترة، وضعت ووافقت مجموعة عمل مراجعة البيئة على الوثائق التالية:
- مراجعة الاستجابة الحكومية لتغير المناخ (النرويج).
 - مراجعة الطاقة المستدامة (الجمهورية التشيكية).
 - مراجعة الغابات: دليل للأجهزة العليا للرقابة (إندونيسيا).
 - مراجعة التعدين: دليل للأجهزة العليا للرقابة (تنزانيا).
 - مراجعة إدارة مصايد الأسماك المستدامة: دليل للأجهزة العليا للرقابة (جنوب أفريقيا).
 - المحاسبة البيئية: الوضع الراهن والخيارات المتاحة للأجهزة العليا للرقابة (الولايات المتحدة).

وبالإضافة إلى ذلك، عملت المجموعة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع تمهيد للمراجعين بعنوان: مراجعة تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

وشارك الجهاز الأعلى للرقابة في كندا و١٤ جهازاً أعلى للرقابة آخر في مراجعة منسقة بشأن تغير المناخ، تم إطلاقها في الإنكوساي العشرين.

وتولي الجهازان الأعلىان للرقابة بكل من كندا والبرازيل زمام المبادرة في تطوير وحدة التدريب على التنوع البيولوجي ووضع صفحة شبكة عنكبوتية معلوماتية جديدة حول ذلك الموضوع هي: <http://www.environmental-auditing.org/Home/FocusonBiodiversity/tabid/229/Default.aspx>

- ومن بين الأنشطة الأخرى، قامت مجموعة العمل أيضاً بما يأتي:
- تهيئة وتنفيذ دورة تدريبية مشتركة بين مجموعة عمل مراجعة البيئة - مبادرة تنمية الإنتوساي من أجل الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي الناطقة بالفرنسية/ المجلس الإقليمي لتدريب الأجهزة العليا للرقابة لأفريقيا الفرانكوفونية (الكاميرون).
 - إصدار النشرة الإخبارية للخطوط الخضراء (الولايات المتحدة).
 - تصميم موقع شبكة عنكبوتية معلوماتية جديد لمجموعة عمل مراجعة البيئة (استونيا).
 - إكمال المسح السادس عن المراجعة البيئية والتجميع السنوي لعمليات المراجعة البيئية في جميع أنحاء العالم (استونيا).

- وضع مبادئ للتعاون الرسمي مع المنظمات الخارجية لتوفير اتصالات مستمرة ونشر متواصل (استونيا).



جناح مجموعة عمل مراجعة البيئية بمنطقة معرض المؤتمر.

وتخطط مجموعة عمل مراجعة البيئة، خلال السنوات الثلاثة القادمة، لإجراء المشروعات البحثية الخمسة التالية:

- ممارسات استخدام الأراضي / إدارة الأراضي من منظور بيئي.
- البيانات البيئية.
- إعداد تقارير الاستدامة البيئية.
- القضايا البيئية المرتبطة بالبنية التحتية.
- حفظ الحياة البرية والسياحة.

مجموعة عمل مراجعة الخصخصة، والتنظيم الاقتصادي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة)

تم في الإنكوساي العشرين حل مجموعة عمل الإنتوساي لمراجعة الخصخصة، والتنظيم الاقتصادي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي كانت برئاسة المملكة المتحدة منذ إنشائها سنة ١٩٩٣. وكان أهم إنتاج للمجموعة هو نشرة واسعة وشاملة من إصدارات المراجعة، بما في ذلك أربع مجموعات من الأدلة الإرشادية للمراجعة بشأن أفضل الممارسات وعدد ١٢ دراسة حالة قدمت معلومات تفصيلية حول الموضوعات ذات الصلة. وسلم أعضاء بالقيمة المتعلقة بتقاسم المعرفة بين الأجهزة العليا للرقابة للتحسين المستمر لكفاءتها في المراجعة وأصدرت نحو ١٦٠ بحثاً في ١٦ اجتماعاً للمجموعة. وباعتبار مكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة رئيساً منتهية ولايته للمجموعة، سيكفل الحفاظ على تراث المجموعة بحيث يفي بأي مسؤوليات منصوص عليها في الأدلة الإرشادية الإنتوساي.

مجموعة عمل تقييم البرامج (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في فرنسا)
اعتمدت مجموعة عمل تقييم البرامج، في مايو/أيار ٢٠٠٩، النسخة النهائية من وثيقة تقييم البرامج للأجهزة العليا للرقابة - تمهيداً. وتهدف هذه الوثيقة إلى تزويد الأجهزة العليا للرقابة بمقدمة للتقييم. وتحدد مكونات ومداخل وقضايا محيطة بالموضوع، كما

تستعرض خطوات التقييم الرئيسية، مثل التخطيط وإجراء الدراسات. وقد ترجمت هذه الوثيقة للغات الرسمية الخمس للإنترنت، وقدمت للإنكوساي العشرين الذي اعتمدها. وتتاح بشبكة الإنترنت بالموقع الآتي: http://program-evaluation.ccomptes.fr/index.php?option=com_content&view=section&layout=blog&id=5&Itemid=4&lang=fr

وبالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة فرعية تتألف من خمسة أجهزة عليا للرقابة بإعداد استبيان لجمع دراسات الحالة والمعلومات العملية عن منهجية وخبرات تقييم البرامج. ويجري تعميم هذا الاستبيان ضمن المجموعة للحصول على تعليق بشأنه.

وقد أطلقت المجموعة الفرعية أيضاً موقع بالشبكة العنكبوتية (<http://program-evaluation.ccomptes.fr/>) يبين أنشطة مجموعة العمل. ومن المقرر عقد ندوة حول تقييم البرامج للأجهزة العليا للرقابة بباريس سنة ٢٠١١.

مجموعة عمل مكافحة الفساد وغسل الأموال (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في مصر)

قاد الجهاز الأعلى للرقابة في بيرو مجموعة العمل هذه حتى يونية/حزيران ٢٠٠٩، عندما تولت مصر القيادة.

وضعت مجموعة العمل أدلة إرشادية ومبادئ مكافحة الفساد وغسل الأموال، التي يجري حالياً ترجمتها للغات الرسمية الخمس للإنكوساي.

وقد شجعت مجموعة العمل التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وغيرها من المنظمات الدولية لمكافحة غسل الأموال. وتتاح ارتباطات لهذه المنظمات بموقع المجموعة على شبكة الإنترنت (www.wgfacml.cao.gov.eg)، الذي يسرد أيضاً مواد بشأن ممارسات المراجعة للتصدي لغسل الأموال.

وأعدت المجموعة أيضاً، وعممت على أعضاء الإنكوساي، استبيان للتعرف على الأنظمة، والسياسات، والاستراتيجيات القطرية، فضلاً عن البرامج التي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة استخدامها لكشف ومنع الفساد وغسل الأموال. وقد أدرجت القوانين واللوائح التي تم جمعها من المشاركين على موقع الشبكة العنكبوتية.

وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت مجموعة العمل مع مبادرة تنمية الإنكوساي إعداد تدريب مفيد لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

مجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمعونة ذات الصلة بالكوارث

قدم مارتن إنجويردا، رئيس مجموعة عمل المساءلة والمراجعة للمعونة ذات الصلة بالكوارث وعضو المحكمة الأوروبية للمراجعين، تقرير إنجاز مجموعة العمل.

وحققت مجموعة العمل تقدماً كبيراً في إنجاز أهدافها، بما في ذلك العمل الذي يركز على البيانات الجغرافية المكانية ونظم المعلومات الجغرافية، وأحرزت تقدماً جيداً في وضع ثلاثة مشروعات لأدلة إرشادية للمراجعة. وتغطي هذه الأدلة الإرشادية مراجعة التأهب للكوارث، ومراجعة المساعدات ذات الصلة بالكوارث، وعوامل الخطر المحددة للاحتيال والفساد المرتبطة بحالات الطوارئ الإنسانية، والتي تمت إضافتها كملاحظة ممارسة تكميلية للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة ١٢٤٠. وأعدت مجموعة العمل مشروع وثائق إرشادية متاحة للأجهزة العليا للرقابة حتى يتمكنوا من البدء في استخدامها، وكذلك وفرت تغذية مرتدة عن محتواها.

تقييم البرامج للأجهزة العليا للرقابة

تمهيد

تقييم البرامج - تمهيد

وقامت مجموعة العمل أيضاً برعاية جلسة خاصة في المؤتمر حيث عرض مختلف الأجهزة العليا للرقابة تجاربهم الحديثة مع المراجعة ذات الصلة بالكوارث. وتحدث الجهاز الأعلى للرقابة في إندونيسيا عن مراجعة الإغاثة في ظل كارثة تسونامي، وناقش الجهاز الأعلى للرقابة في باكستان مراجعة الفيضانات الأخيرة في هذا البلد، وأوضح الجهاز الأعلى للرقابة في الولايات المتحدة عمله لمراجعة جهود الإغاثة في هايتي بعد وقوع الزلزال.

واتفق المؤتمر على تمديد ولاية مجموعة العمل لمدة ٣ سنوات حتى الإنكوساي الواحد والعشرين سنة ٢٠١٣، مع إشارة السيد/ إنجويردا إلى أنه يود إنجاز مجموعة العمل لمهامها بحلول ذلك الوقت.

واتفق أيضاً على أن يخلف لارس هاكنشتين، عضو المحكمة الأوروبية للمراجعين من السويد، مارتن إنجويردا رئيساً لمجموعة العمل، حيث سيتقاعد السيد/ إنجويردا.

مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية

لقد أحرزت مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية تقدماً بشأن الجهود العديدة التي اضطلعت بها منذ إنشائها في الإنكوساي التاسع عشر. وقد أنشأت مجموعة العمل واعتمدت قواعد الإجراءات والشروط المرجعية التي تحدد رسالتها وأهدافها الاستراتيجية. وقامت المجموعة، على مدى السنوات الثلاثة الأخيرة، بما يأتي:

- إعداد وثيقة بعنوان: مبادئ تطبيق الأجهزة العليا للرقابة للمؤشرات الوطنية الرئيسية، التي تحدد وظائف الجهاز الأعلى للرقابة للاستخدام الفعال للمؤشرات الوطنية الرئيسية وقضايا جوهرية أخرى.
- توقيع مذكرة تفاهم لتعاون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والإنكوساي بشأن القضايا ذات الصلة بقياس التقدم الاجتماعي.

وقررت مجموعة العمل أن تستكمل، باستخدام مصادر معلومات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إعداد قاعدة المعرفة الإلكترونية بشأن المؤشرات الوطنية الرئيسية لتكون متاحة لجميع أعضاء الإنكوساي. ومن المتوقع أن تسهل الأداة العمل المتزامن مع المصادر المختلفة (مثل منظمة التعاون والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) لتحليل العمليات الاقتصادية حسب الفترات، والبلدان، والمناطق، ومجالات النشاط الاقتصادي. وكان أحد الأنشطة الرئيسية للمجموعة هو إعداد مشروع ورقة بيضاء عن تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في أنشطة الجهاز الأعلى للرقابة.



الدكتور سيرجي ستيباشين، رئيس مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية، ورئيس جهاز المحاسبات لروسيا الاتحادية، يعرض تقرير المجموعة علي المؤتمر.

وبالنظر إلى المستقبل، ستركز مجموعة العمل على الأنشطة التالية:

• مواصلة إعداد الورقة البيضاء؛

• الدعم التشغيلي وتطوير قاعدة معارف المؤشرات الوطنية الرئيسية؛

• تطوير أدوات المعلومات المستندة للتكنولوجيا المطلوبة لتحديد وتقييم المؤشرات الوطنية الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

• تحليل الاستخدامات الممكنة لنتائج مجموعة العمل بالنسبة لمقارنات التنمية الاقتصادية الوطنية فيما يتعلق بالرصد المتبادل للتنمية المستدامة والمتوازنة لمجموعة العشرين الدولية؛

• استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية لتقييم نتائج المشروعات الدولية والعبارة للحدود ومراجعة البرامج،

• تعميق التعاون مع المنظمات الدولية التي تعد أبحاثاً من هذا النوع.

وتتاح جميع معلومات ووثائق مجموعة العمل، بما في ذلك نتائج المشروعات الفرعية، ومشروع الورقة البيضاء، بموقع لجنة المهام الخاصة على شبكة الانترنت (www.ach.gov.ru/en/intosaikni).

مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا)

قدمت مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة ورقة مناقشة للتداول في إطار الموضوع الأول للإنكوساي العشرين. وقد وزعت مجموعة العمل في وقت سابق دراسة استقصائية بين أعضائها، ووفرت نتائج الدراسة أساساً لإدخال تعديلات على ورقة المناقشة. والورقة متاحة على الموقع الرسمي للإنكوساي: (www.incosai2010.org) باللغات الخمس الرسمية للإنكوساي.

واتفقت مجموعة العمل على مواصلة عملها خلال الإنكوساي الواحد والعشرين سنة ٢٠١٣، وسردت ما يلي باعتباره مجالات رئيسية ستركز عليها للفترة ٢٠١١-٢٠١٣:

• دعم إدراج إطار التواصل وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة كجزء من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة على المستوى ١؛

• تشجيع أعضاء الإنكوساي على المشاركة الكاملة في الدراسات الاستقصائية على أساس إطار التواصل وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة وتحليل نتائج المسح بحيث يتاح تحليل كامل للاستعلام عن بؤرة تركيز الإنكوساي، ولا سيما من خلال لجنة بناء قدرات الإنكوساي ومبادرة تنمية الإنكوساي،

• إعداد الوسائل والأدوات الملائمة للاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة وتقديمها إلى الجهات المعنية للنظر فيها في الإنكوساي الواحد والعشرين.

لجنة المهام الخاصة للأزمة المالية العالمية

قدّم جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة، تقريراً عن لجنة المهام الخاصة للأزمة المالية العالمية: التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة. وقد تم تشكيل لجنة المهام الخاصة في المجلس التنفيذي الثامن والخمسين سنة ٢٠٠٨ وطلب منها القيام

بالفحص وإعداد تقرير عن أسباب الأزمات المالية، والدروس المستفادة، والإجراءات التي اتخذتها الدول لتجنب أو تقليل الأزمات بشأن النظم المالية، والاقتصاد الحقيقي، والتحديات الحالية التي تمثلها هذه الأزمات للأجهزة العليا للرقابة.

وتضم لجنة المهام الخاصة ٢٥ عضواً وقد أحرزت، خلال السنتين الأخيرتين، تقدماً كبيراً في تحقيق اختصاصاتها. وأشار السيد/ دودارو أنه بالرغم من وجود المزيد من الاستقرار في النظام المالي اليوم مقارنةً بما كان عليه الحال خلال الأزمة، ما زلنا نشعر بآثار الأزمة المالية العالمية، ويتواصل العديد من التحديات بالنسبة لمختلف بلدان العالم، فضلاً عن الأجهزة العليا للرقابة.

وتقاسم السيد/ دودارو مع المؤتمر بعض النتائج الأولية التي توصلت إليها لجنة المهام الخاصة، التي تستكشف أسباب الأزمة؛ وردود الحكومات والبنوك المركزية، والأجهزة العليا للرقابة، وبعض الملاحظات الأولية حول دور الأجهزة العليا للرقابة في التعامل مع هذه الأزمة وغيرها من الأزمات في المستقبل.

وستقوم لجنة المهام الخاصة بمواصلة عملها في السنة التالية للمؤتمر، وستزود أعضاء الإنتوساي بتقارير مفصلة عن نتائجها. وسينصب تركيزها الرئيسي على جهود الإصلاح التنظيمي، والآثار المترتبة على برامج التحفيز للقطاعات المالية والاقتصاد الحقيقي، وأساليب الأجهزة العليا للرقابة للتفاعل مع المنظمات الدولية وتبادل المعلومات المتعلقة بالبيئة المالية.

لجنة المهام الخاصة لاستراتيجية اتصال الإنتوساي (الرئيس: الجهاز الأعلى للرقابة في النمسا)

أوضح تقرير لجنة المهام الخاصة باستراتيجية الاتصالات أنها واصلت الجهود لوضع سياسة الاتصالات بتكليف من الإنكوساي التاسع عشر سنة ٢٠٠٧. وقدم الرئيس مشروع دليل الإنتوساي الإرشادي للاتصال، الذي تضمن تعليقات من أعضاء لجنة المهام الخاصة. وتم توزيع الدليل الإرشادي على جميع أعضاء الإنتوساي في يونيو/حزيران ٢٠١٠ مع تحديد الموعد النهائي لتقديم التعليقات بحلول نهاية أغسطس/آب ٢٠١٠، وأقره المجلس التنفيذي الستون والإنكوساي العشرون.

كما قدمت لجنة المهام الخاصة تحليلاً لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، والذي سيكون بمثابة أساس للعمل لأنشطة الاتصال في المستقبل. وقام أعضاء لجنة المهام الخاصة بتحديد ثلاثة بنود لكل فئة بتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وثلاث مساهمات ملموسة أو أنشطة يريدون تنفيذها في مناطقهم المعنية. وستستخدم هذه المساهمات أو الأنشطة كأساس لخطة الاتصالات. وقدمت الأمانة العامة للإنتوساي مثلاً لهذه البنود الثلاثة في كل فئة مع ثلاثة تدابير للاتصالات تريد الأمانة العامة تنفيذها لتعزيز نقاط القوة، والتغلب على مواطن الضعف، والاستفادة من الفرص المتاحة، وضمان الحماية ضد التهديدات. وقد شكلت



الأمين العام للإنتوساي جوزيف موزر، رئيس فريق عمل استراتيجية الاتصالات، يعرض إرشاد اتصالات الإنتوساي علي المؤتمر.

هذه النتائج وتدابير الاتصالات التي اقترحتها أعضاء لجنة المهام الخاصة أساساً لإعداد خطة الاتصالات. ونوقشت كذلك خطة الاتصالات في اجتماع لجنة المهام الخاصة الذي انعقد في جوهانسبرج.

وبالنظر إلى المستقبل، تخطط لجنة المهام الخاصة لرفع مستوى الوعي بشأن أداة التعاون عبر الإنترنت، والتي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة للهند. وخلال العرض الذي قدمه رئيس الجهاز الأعلى للرقابة في الهند، أشار إلى أنه باستطاعة كل جهاز أعلى للرقابة أن يطلب كلمات سر وأسماء مستخدمين لعدة مستخدمين عن طريق الإرسال بالبريد الإلكتروني للجهاز الأعلى للرقابة في الهند بعنوان الموقع الآتي:

support@intosaitool.org
وتتيح أداة التعاون لوحة نشرات، وإمكانية عقد مؤتمرات (ولكن ليس باستخدام بالفيديو)، وإمكانية تبادل الوثائق والعمل على معالجتها في وقت واحد. ويوجد حالياً ٦٨٦ مستخدماً من ١٣٣ دولة و ٦٧



أعضاء الوفد الهندي يجرون الجناح المخصص لأداة تعاون الإنتوساي.

مساحة عمل على الموقع لهيئات الإنتوساي المختلفة (على سبيل المثال: مجموعات أو لجان العمل الإقليمية). ومساحات العمل هذه يجب أن يفتتحها الرئيس المعني، الذي يمكنه أن يحدد طريقة الوصول والمعلومات التي سيتم تقاسمها. وشدد أعضاء لجنة المهام الخاصة على أهمية وجود مصادر تقنية كافية للاستفادة من هذه الأداة. واتفق على تعزيز مبادرة تنمية الإنتوساي لاستخدام أداة التعاون ضمن برامجها، ووافق أعضاء لجنة المهام الخاصة على نشر الأمانة العامة لمجموعات العمل الإقليمية لأداة التعاون في الأحداث الإقليمية القادمة.

لجنة المهام الخاصة لقاعدة بيانات الأجهزة العليا للرقابة

وافق المؤتمر على إنشاء لجنة مهام خاصة جديدة لإنشاء قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بالأجهزة العليا للرقابة، وذلك برئاسة المراجع العام في المكسيك، جوان مانويل بورتال. وسيتم السعي من خلال هذا العمل نحو تجميع وتخزين منهجي لمعلومات مفيدة حول الأجهزة العليا للرقابة في قاعدة بيانات مركزية آمنة وجعل هذه المعلومات متاحة لأعضاء الإنتوساي، والحفاظ على تحديثها لاستخدامها في المستقبل. واتفق أيضاً على ضرورة التعاون الوثيق للجنة المهام الخاصة مع اللجنة المحفزة لحشد التمويل من المانحين لرفع المستوي، بطريقة ملائمة، للبيانات التي تم جمعها مؤخراً من خلال عمليات تقييم قاعدة البيانات الحالية.

تقرير المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

قدم جين دودارو، المراقب العام للولايات المتحدة ورئيس مجلس تحرير المجلة، التقرير السنوي للمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية إلى المؤتمر. وأشار إلى أن المجلة تلقت رأي مراجعة خالي من التحفظات، كما حدث في السنوات السابقة، وتستمر في الحفاظ على احتياطات مالية كافية، والتي سيتم استخدامها، من بين أمور أخرى، لدعم ترقية موقع المجلة على الانترنت لتعزيز تبادل المعرفة والتعاون.

وشدد خصوصاً على التقدير الصادق للمجلة لما ساهم به مناطق وأعضاء الإنتوساي من الوقت والجهد لترجمة المجلة للغات الرسمية للإنتوساي. وعلى وجه الخصوص، أعرب عن شكره للشركاء الأربعة الرئيسيين الذين قاموا بتنسيق الترجمة - الأجهزة العليا للرقابة للنمسا وكندا وفنزويلا وتونس، وكذلك الأجهزة العليا للرقابة الذين قدموا الدعم الإضافي، ومنهم مصر والأردن والعراق والكويت وألمانيا.

وأشار إلى أنه حيث نفذت الإنتوساي عدة مشروعات جديدة، مثل مبادرة التمويل من الجهات المانحة، واصلت المجلة القيام بدور حاسم في تعزيز التفاهم العالمي لعمل الإنتوساي، فضلاً عن المعايير المهنية وأفضل الممارسات. وأوضح، على سبيل المثال، أنه اعتباراً من عددها الصادر في أبريل/نيسان ٢٠١١، ستطلق المجلة قسماً جديداً يركز على مبادرة التمويل المقدم من الجهات المانحة.

كما أعلن السيد/ دودارو للمؤتمر أنه، كجزء من مهمة تقاسم المعرفة التي تؤديها المجلة، استلم جميع الحاضرين بالمؤتمر أسطوانة مضغوطة وفلاشة تحتوي على المحفوظات الإلكترونية للمجلة منذ سنة ١٩٩٩، بما في ذلك الإصدارات المتوفرة بجميع اللغات الخمس الرسمية.

وأبرز السيد/ دودارو الابتكارات الحديثة بموقع المجلة على شبكة الانترنت التي تشكل جزءاً هاماً من استراتيجية الاتصال للإنتوساي. على سبيل المثال، أضافت المجلة استمارة اشتراك بتقنية إلكترونية بالكامل للمساعدة في الحفاظ على مستوى عالٍ من خدمة العملاء لأعضاء الإنتوساي والزوار الذين يريدون الإطلاع على أحدث أخبار وأحداث الإنتوساي. ويتم الدخول على صفحة الاشتراك بالموقع الآتي: www.intosajournal.org/subscribe.html.

كما أشار إلى أن المجلة تقدم الآن إصدارات بتنسيق الوثائق المحمولة PDF لإصدار المجلة الراهنة في شكل ورقة حجم أو مقاس أ٤، مما يحسن كثيراً من قدرات القراء في جميع أنحاء العالم على طباعة وتقاسم النسخة الإلكترونية من المجلة وزيادة تعزيز أسس التوزيع الإلكتروني العالمي لها.



موريل فورستر (إلى اليمين) وستيفن سانفورد (إلى اليسار) من المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بالجناح المخصص للمجلة في المؤتمر.



الإكوساي العنبره
حزب أفريقيا

تقرير الهدف الرابع: لجنة التمويل والإدارة

الهدف الرابع

لجنة التمويل والإدارة، المملكة العربية السعودية

- الولايات المتحدة الأمريكية (نائب الرئيس)
- الصين
- الاكادور
- النرويج

• عضوان بحكم المنصب
- الأمانة العامة
- المكسيك

مسئول الاتصال للهدف الرابع:
نحو منظمة دولية نموذجية،
المملكة العربية السعودية



رئيس لجنة التمويل والإدارة، السيد/ أسامة فقيه، يعرض تقرير الهدف الرابع علي المؤتمر.

قدم السيد/ أسامة فقيه، رئيس لجنة التمويل والإدارة للإنتوساي، تقريراً عن جهود اللجنة منذ الإكوساي التاسع عشر بالمكسيك. وتمثلت اختصاصات اللجنة، على النحو المحدد بالخطة الاستراتيجية، في مساعدة رئيس المجلس التنفيذي والمجلس نفسه على "تنظيم وحوكمة رشيدة للإنتوساي بطرق تعزز ممارسات العمل التي تتسم بالاقتصاد والكفاءة والفاعلية، واتخاذ القرار في الوقت المناسب، وممارسات الحوكمة الفعالة، مع الحفاظ على المراعاة الواجبة للاستقلالية الإقليمية، والتوازن، وإتاحة النماذج والنهج المختلفة للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء".

وأشار السيد/ فقيه أن اللجنة قد واصلت بنشاط اختصاصاتها المخولة لها خلال الاجتماعات التي عقدت بواشنطن العاصمة، في مارس/آذار ٢٠٠٨، وبكراكاس، فنزويلا، في أبريل/نيسان ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت اللجنة أدوات التكنولوجيا في الفترات المتاحة بين الاجتماعات لتقاسم المعلومات وتبادل وجهات النظر لوضع اللمسات الأخيرة للوثائق وصياغة التوصيات التي يتم رفعها للمجلس التنفيذي.

ومنذ الإكوساي التاسع عشر، ركز عمل اللجنة في المقام الأول علي اختصاصات لجنتي المهام الخاصة اللتين أنشأهما المؤتمر في إطار اللجنة: لجنة المهام الخاصة لتحديث الخطة الاستراتيجية، ولجنة المهام الخاصة للتمويل من الجهات المانحة. ويرأس كل من لجنتي المهام الخاصة هاتين الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة.

لجنة المهام الخاصة لتحديث الخطة الاستراتيجية

أكملت لجنة المهام الخاصة للتخطيط الاستراتيجي تحديث الخطة الاستراتيجية للإنتوساي للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وتؤكد هذه الخطة المنقحة علي بناء القدرات وتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة مع الجهات المانحة سنة ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الخطة على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، وتنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وقيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، ومكافحة الفساد، واتصالات الإنتوساي.

واستندت الخطة الاستراتيجية الجديدة على مدخلات من رؤساء الأهداف ومراجعات متعددة من أعضاء الإنتوساي. وفي اجتماع أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٨، وافق أعضاء لجنة المهام الخاصة على تقسيم الخطة إلى وثيقتين منفصلتين: وثيقة النظام الأساسي، المعروفة باسم تقرير الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٥-٢٠١٠، والتي تصف خلفية الخطة الاستراتيجية، والخطة المنقحة ذاتها، والمعروفة باسم الخطة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٦.

وتم الإعراب عن امتنان خاص
لكرستين أستروب، المدير
السابقة للتخطيط الاستراتيجي،
التي كفلت، بقيادة لجنة المهام
الخاصة، للقيام بعملية شاملة
وجامعة لوضع الخطة الجديدة.
وأعرب السيد/ فقيه أيضاً عن
تقديره للدعم الذي قدمه الأمين
العام، ورئيس لجنة المهام
الخاصة من الولايات المتحدة،
والأجهزة العليا للرقابة الأخرى
الأعضاء في لجنة المهام
الخاصة من الدنمارك والمغرب
والهند والنرويج (مبادرة تنمية
الإنْتوساي).



تيرينس نوميمبي، المراجع العام لجنوب أفريقيا
ومضيف المؤتمر، وجوزيف موزر، أمين عام
الإنْتوساي، يعربان عن تقديرهما لكيرستن أستروب،
المديرة السابقة للتخطيط الاستراتيجي، لاسهاماتها
في عملية التخطيط الاستراتيجي للإنْتوساي.

واعتمد الإنْتوساي العشرون
الخطة الاستراتيجية للفترة
٢٠١١-٢٠١٦. وبناء على
ذلك، وافق المجلس التنفيذي
على حل لجنة المهام الخاصة

للتخطيط الاستراتيجي، بعد أن تم الوفاء بمهمتها. وستستقر وظيفة التخطيط
الاستراتيجي، جنباً إلى جنب مع وظيفة مدير التخطيط الاستراتيجي، في الأمانة العامة.
وستكون مونيكا جونزاليس، من موظفي الأمانة العامة، المدير الجديدة للتخطيط
الاستراتيجي. وستظل لجنة التمويل والإدارة مسئولة عن الإشراف العام ومتابعة تنفيذ
الخطة الاستراتيجية.

لجنة المهام الخاصة للتمويل من الجهات المانحة

أحرزت لجنة المهام الخاصة للتمويل من الجهات المانحة أيضاً تقدماً كبيراً منذ إنشائها.
وقد تم تشكيلها لتسهيل الشراكة والتعاون بين الإنْتوساي والجهات المانحة الدولية في
جهودها المشتركة للنهوض بالحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية، وتحسين الأداء،
وضمان المساءلة، ومكافحة الفساد. وكانت اختصاصاتها المخولة لها أيضاً من أجل
وضع إطار مع مجتمع المانحين لتقديم الدعم المالي والتقني للأجهزة العليا للرقابة
للبلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية بشكل منتظم ويمكن التنبؤ به. وهدفها النهائي
هو تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية للجهاز الأعلى للرقابة مع ضمان المحافظة على
الاستقلال الكامل للإنْتوساي وأعضائها. ويضم أعضاء لجنة المهام الخاصة للتمويل من
الجهات المانحة: النمسا وكندا والدنمارك والهند والمغرب والنرويج والمملكة العربية
السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبعد عدة اجتماعات، ومناقشات مفصلة، ومشاورات مكثفة، وقع ممثلون عن الجهات
المانحة الدولية والإنْتوساي مذكرة تفاهم في بروكسل يوم ٢٠ أكتوبر/ تشرين أول
٢٠٠٩. وتضع مذكرة التفاهم هذه بؤرة التركيز الاستراتيجي لتعزيز القدرات الأجهزة
العليا للرقابة في البلدان النامية وتسهيل التمويل المقدم من المانحين وتقديم الدعم وفقاً
لتقويضات وأولويات ومتطلبات الجهات المانحة.

وبإبرام مذكرة التفاهم، انتقلت لجنة المهام الخاصة للمرحلة الثانية من مبادرة التمويل من الجهات المانحة، التي شملت إنشاء لجنة محفزة تضم ممثلين عن الإنتوساي ومجتمع المانحين لتنفيذ مذكرة التفاهم. عيّنت الإنتوساي رئيس ونائب رئيس لجنة التمويل والإدارة باعتبارهما رئيس ونائب رئيس اللجنة المحفزة. ويتولى هذه المناصب، حالياً، الأجهزة العليا للرقابة للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، على التوالي. وتضم اللجنة المحفزة أيضاً رؤساء الأهداف الاستراتيجية الأول والثاني والثالث؛ مبادرة تنمية الإنتوساي، والأمانة العامة، وممثلين عن مجموعات العمل الإقليمية. وعينت الجهات المانحة البنك الدولي رئيساً يمثل المنظمات متعددة الأطراف وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة نائباً للرئيس يمثل المنظمات ثنائية الأطراف.

وعقد اجتماع اللجنة المحفزة للمرة الأولى في فبراير/شباط ٢٠١٠ بمراكش، المغرب. وخلال هذا الاجتماع، تمت الموافقة على الأدوار والمسؤوليات التالية للجنة المحفزة:

• توفير الإرشاد الاستراتيجي وتقديم المشورة،

• إنشاء وتوفير القيادة لأمانة اللجنة،

• وضع وتنفيذ برنامج عمل مشترك،

• وضع دلائل إرشادية تشغيلية،

• تشجيع تعبئة الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل المشترك،

• رصد وتقييم الشراكة،

• الخدمة كسفراء للشراكة.

وقد عيّنت مبادرة تنمية الإنتوساي لاستضافة الأمانة، بحيث تقوم اللجنة المحفزة بتعريف الاختصاصات المخولة لها وصلاحياتها. وتمت الموافقة على الاختصاصات التالية لوظيفة الأمانة العامة:

• إدارة وتسهيل اجتماعات اللجنة المحفزة؛

• مساعدة اللجنة المحفزة في صياغة برنامج عمل مشترك، وربما إرشادات عملية؛

• ضمان التواصل الفعال في إطار الشراكة مع أصحاب المصلحة؛

• تنفيذ أنشطة الاستعلام والتوعية؛

• القيام بتقييم الوضع الراهن والحفاظ على رصد ما يأتي:

○ خطط العمل الاستراتيجية والتنمية القطرية،

○ جرد مشروعات بناء القدرات المضطلع بها،

○ تحديد ثغرات التمويل،

• تجميع أمثلة عن الممارسات الرشيدة لبناء القدرات في مجتمع الإنتوساي.

وقامت مجموعات العمل الإقليمية للإنكوساي بدور فعال في العمل مع مبادرة تنمية الإنكوساي لإكمال استبيان لتقييم الوضع الراهن لاحتياجات وفجوات التمويل بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في الأشهر التي سبقت الإنكوساي العشرين. ونتيجة لجهود مجموعات العمل الإقليمية، تبين أن الأغلبية الساحقة ٩٢٪ (١٧٢) من أعضاء الإنكوساي قامت بالرد، حيث بلغ معدل الرد ١٠٠٪ بالنسبة لمجموعات العمل الإقليمية.

وتتضمن النتائج الرئيسية لتقييم الوضع الراهن، والتي كانت أول مسح عالمي من نوعه في المجتمع العالمي للأجهزة العليا للرقابة، ما يلي:

- تتلقى الأجهزة العليا للرقابة قدراً كبيراً من الدعم المستمر من الأجهزة العليا للرقابة النظراء وغيرها من شركاء التنمية. ويتلقى حالياً أكثر من ٥٠٪ من المجيبين شكلاً من أشكال الدعم.

- على الرغم من الدعم الحالي، والتنسيق بين الجهات المانحة، توجد حاجة لزيادة كبيرة في مستويات الدعم لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة ككل والأجهزة العليا للرقابة للبلدان النامية بصفة خاصة.

- يوجد أكثر من ١٠٠٠ نشاط ملموس لبناء القدرات في حاجة إلى التمويل الخارجي والتي تم تحديدها، جنباً إلى جنب مع فجوة التمويل العام بنحو ٢٧٠ مليون دولار أمريكي. كان مبلغ ٢٢٩ مليون دولار أمريكي مرتبطاً بالفجوة مع البلدان التي لديها مستويات الدخل المتدني والمتوسط.

- تم تحديد مجموعة من الممارسات الرشيدة لبناء القدرات، والتي يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة في المستقبل.

وقبل الإنكوساي العشرين، عقدت اللجنة المحفزة اجتماعاً ثانياً دعي إليه رؤساء وأمانات مجموعات العمل الإقليمية. وفي ذلك الاجتماع، وافقت اللجنة المحفزة على توسيع عضويتها من مجموعتي عمل إقليميتين إلى مجموعات العمل الإقليمية السبعة كلها. ووافقت اللجنة أيضاً على أن الأمانات العامة لمجموعات العمل الإقليمية، التي تقوم بأدوار هامة لبناء القدرات في أقاليمها المعنية، ستكون بمثابة الممثلين الإقليميين. وتم في الاجتماع وضع خطة عمل تحدد خطوات إضافية لتنفيذ مذكرة التفاهم ونوقش ملخص تقييم الوضع الراهن. وتركز خطة العمل على الأنشطة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وبرنامج العمل المشترك.

ووافقت اللجنة المحفزة على أنه عند تحليل أنشطة الدعم في الأجل القصير، ستدرج الاعتبارات الآتية:

- المبادرات الإقليمية والعالمية ذات النتائج البارزة قصيرة إلى متوسطة الأجل التي يمكن أن تعود بالفائدة على الأجهزة العليا للرقابة في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل،

- تقديم المساعدة إلى الأجهزة العليا للرقابة علي تطوير أو تحديث خطط العمل الاستراتيجية أو التنموية،

- المبادرات التي استقر عليها في خطط العمل الاستراتيجية والتنموية.

وستتضمن اعتبارات التمويل للأنشطة متوسطة إلى طويلة الأجل ما هو مذكور أعلاه، وكذلك ما يأتي:

- تقديم المساعدة إلى الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة،
- تكامل أو تناسق المبادرات واتساقها مع الدعم المستمر،
- الدعم الإقليمي والعالمي الذي يمكن أن يسهل تنمية القدرات مما يؤدي إلى وفورات الحجم والفوائد في التوصل إلى عدد أكبر من الأجهزة العليا للرقابة بالبلدان الشريكة.
- ووافقت اللجنة المحفزة على برنامج عمل مشترك لعام ٢٠١١ والذي يتضمن ما يأتي:
- وضع الصيغة النهائية والموافقة على تقرير تقييم الوضع الراهن،
- المضي قدما في خطط العمل،
- إنشاء بنك معلومات للدعم المستمر للأجهزة العليا للرقابة،
- استكشاف الخيارات لترتيبات التمويل المشترك،
- رسم الخرائط، وربما تطوير أداة لقياس الأداء،
- مراجعة خطط العمل الاستراتيجية والتنموية ومستويات التمويل للأجهزة العليا للرقابة،
- تنفيذ رفع مستوى التوعية والتواصل المستمر من خلال منتديات الإنترنت والجهات المانحة.
- وفي ختام تقرير السيد/ فقيه، أوصى بحل لجنة المهام الخاصة للتمويل من الجهات المانحة. فالهيكل التي أنشأتها لجنة المهام الخاصة - اللجنة المحفزة والأمانة - قد اضطلعت بالوظائف التي كانت لجنة المهام الخاصة تؤديها سابقا. وقد وافق الإنكوساي العشرون علي التوصية.

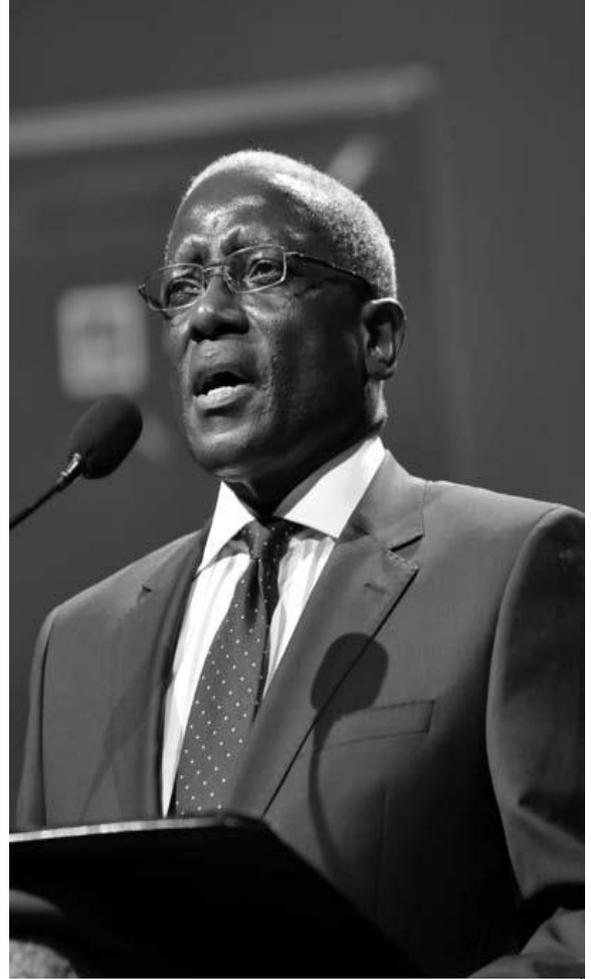
الخطوات المقبلة للجنة التمويل والإدارة

مع تغييرات عضوية المجلس التنفيذي، انتخب المجلس الأجهزة العليا للرقابة التالية للعمل في لجنة التمويل والإدارة للسنوات الثلاثة المقبلة: المملكة العربية السعودية، رئيس اللجنة، الولايات المتحدة، نائب الرئيس، والنرويج، والاكوادور، والصين. وسيخدم الأمين العام والمكسيك (باعتبارهما رؤساء سابقين مباشرة للمجلس التنفيذي) كأعضاء بحكم منصبيهما.

صور من الإنكوساي العشرين



تجمع أعضاء المجلس التنفيذي للحصول على صورة رسمية في الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي قبل افتتاح الإنكوساي العشرين.



ألقى السيد/ سانديل نكويو، رئيس قضاة المحكمة الدستورية بجنوب أفريقيا، كلمة رئيسية في الجلسة العامة المكتملة الأعضاء الأولى.



مندوبون يستمعون باهتمام إلى العروض التقديمية للمؤتمر.



ال جهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا، رئيس الموضوع الأول، قاد الجلسة المكتملة الأعضاء بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة.



مندوبون من بوتان في المؤتمر.



الجهاز الأعلى للرقابة في الصين، رئيس الموضوع الثاني، الذي ركز على المراجعة البيئية والتنمية المستدامة.



مداولات بين ممثلين من الإنتوساي ومجتمع المانحين خلال الاجتماع الثاني للجنة المحفزة للجهات المانحة- والإنتوساي الذي عقد قبل المؤتمر.



السيدة/ سيلفي ليميت، مديرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجهت كلمة للمؤتمر بالفيديو أثناء النقاش حول المراجعة البيئية والتنمية المستدامة.



في ختام المؤتمر، قام السيد/ تيرينس نوميبي، الرئيس الجديد للمجلس التنفيذي للإنتوساي، بقيادة المؤتمر من خلال اعتماد وإقرار اتفاقات جوهانسبرج.



أدت التفاعلات بين الوفود من مختلف البلدان والمناطق الإقليمية (في هذه الصورة، من الأرجنتين وبنجلاديش) لإثراء المناقشة أثناء المؤتمر.

يتاح النص الكامل لاتفاقات جوهانسبرج (بما في ذلك الملحق أ، حيث أنه لا يتوافر نسخة منها هنا) على موقع الشبكة العنكبوتية للمجلة،
www.intosai.journal.org

اتفاقات جوهانسبرج

٢٧ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا



الإنكوساي العشرون
جنوب أفريقيا

تمهيد

"إن الخبرة المتبادلة تفيد الجميع". لقد تعهد أعضاء الإنكوساي دائماً بالزام أنفسهم بعملية تقاسم المعرفة والخبرة لضمان قوة ونمو المراجعة الخارجية للقطاع العام على الصعيد العالمي. ولم يكن هذا التعهد أكثر وضوحاً في أي مكان آخر مما يحدث في اجتماع مجتمع الإنكوساي مرة كل ثلاث سنوات خلال حدث الإنكوساي لمناقشة المسائل ذات المنفعة المتبادلة، وتقديم تقرير عن أنشطة السنوات الثلاثة الماضية، والتطلع إلى الفرص التي تنتظرنا.

ويمثل الإنكوساي العشرون، الذي عقد في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، سنة ٢٠١٠، واحداً من هذه اللحظات الحاسمة في تاريخ الإنكوساي. ويؤكد مجتمع الإنكوساي، من جديد، أنه موجود لتحسين حياة المواطنين. وتوجه استراتيجيات وآليات وموارد الإنكوساي نحو تحقيق هذا الطموح.

وتهدف هذه الاتفاقات الى تلخيص الموضوعات الرئيسية والموضوعات الفرعية التي تمت مداولتها في الإنكوساي العشرين، وهي:

- الموضوع الأول (قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة)
 - الموضوع الثاني (المراجعة البيئية والتنمية المستدامة)
 - إعلان جنوب أفريقيا بشأن (المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة).
- وسوف تستكمل الاتفاقيات بموجب تقرير تفصيلي للمؤتمر.



الإنتوساي العشرون
جنوب أفريقيا

أ- مقدمة

الخطة الاستراتيجية للإنتوساي (٢٠١١-٢٠١٦)

١. دعماً للأهداف الاستراتيجية الأربعة التي نظمت بموجبها الإنتوساي على نطاق واسع، حددت الإنتوساي ستة أولويات استراتيجية للمساعدة على تركيز عملها في السنوات المقبلة. وحيث يتطلع من في العالم من مواطنين، ومجالس تشريعية، ووسائل إعلام وأعضاء في المجتمع الدولي إلى الأجهزة العليا للرقابة للمساعدة على ضمان الاستخدام المناسب للأموال والأصول العامة، ستعتبر الأولويات الاستراتيجية المدرجة أدناه حاسمة حيث تقوم الإنتوساي والأعضاء بها من الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد والمساعدة على تعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة.

المساعدة على ضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة

٢. اتساقاً مع إعلان ليما والمكسيك، تقوم الإنتوساي بتعزيز إطار دستوري أو قانوني ملائم يتطلب تفويض بمراجعة شاملة وإطلاع غير محدود على المعلومات، والسماح بنشر غير مقيد لتقارير الجهاز الأعلى للرقابة. وتدعم الإنتوساي بناء القدرات المؤسسية للأجهزة العليا للرقابة لتوفير الاستقلالية التنظيمية والمالية، وذلك لأن الأجهزة العليا للرقابة المستقلة تماماً والمهنية فقط يمكنها ضمان المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة والاستخدام السليم للأموال العامة، فضلاً عن بذل الجهود الفعالة لمكافحة الفساد.

٣. وللمساعدة على تعزيز هذه المبادئ، ينبغي إدراج إعلان ليما والمكسيك في وثائق الأمم المتحدة، باعتبار هذه النصوص تساعد على حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة من النواحي الفنية والتنظيمية وهيئة العاملين بها، وهو أمر ضروري للمراجعة الحكومية الفعالة وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

تنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

٤. تم وضع عدد مثير للإعجاب من المعايير والأدلة الإرشادية وأفضل الممارسات برعاية لجنة المعايير المهنية ولجنة تقاسم المعرفة. وبعتماد المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في مؤتمر الإنتوساي ٢٠١٠، سيوجد لدى الإنتوساي مجموعة محدثة وشاملة من المعايير والأدلة الإرشادية وأفضل الممارسات الدولية لمراجعة القطاع العام تتميز بأنها ذات قيمة كبيرة لأعضائها.

٥. وسيكون تنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بمثابة مهمة شاقة تتطلب الاهتمام على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وستوفر الإنتوساي استراتيجية واضحة لتنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإجراء مجموعة واسعة من الأنشطة لتسهيل التنفيذ الناجح لها.



الإنتوساي العشرون

جنوب أفريقيا

٦. ويرفق بهذه الاتفاقات إعلان جنوب أفريقيا بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، كما اعتمده الإنتوساي العشرون، في نهاية هذه الوثيقة.

تعزيز بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة

٧. رغم الاعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرز في جهود بناء القدرات في جميع أنحاء الإنتوساي، توجد حاجة لاستمرار التقدم في هذا الشأن. وإن استحداث إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، مع مطالب إقرارها والتنفيذ التدريجي لها، يسלט الضوء على مدى الحاجة إلى استمرار جهود بناء القدرات.

٨. في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩، وقعت الإنتوساي مذكرة تفاهم مع مجتمع المانحين لتعزيز بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة في البلدان النامية. وقد وقعت الاتفاق خمسة عشر منظمة، بما في ذلك مؤسسات دولية مانحة ووكالات تنمية قطرية. وقد تم تشكيل لجنة محفزة، اجتمعت في المغرب في فبراير/شباط ٢٠٠٩. وعقد الاجتماع الثاني لها في جوهانسبرج في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠ عندما اعتمدت اللجنة المحفزة تقرير تقييم الوضع الراهن وخطة العمل قصيرة الأجل. وتهدف المبادرة إلى زيادة الدعم المالي المقدم من مجتمع الجهات المانحة لجهود بناء القدرات، وتحسين نوعية الدعم من خلال قنوات أكثر استراتيجية وتنسيقاً.

٩. وسيكون التركيز الرئيسي لهذا الدعم على الصعيدين القطري والإقليمي، ويقصد به أن يكون مكملاً للترتيبات القائمة لبناء القدرات. وسوف تسعى الإنتوساي، خلال فترة التخطيط الاستراتيجي المقبلة، لتنفيذ التعاون بنجاح مع مجتمع الجهات المانحة بهدف تحقيق مستويات قابلة للاستمرار وزيادة بناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، ستركز الجهود على الانتقال من "توفير دعم لبناء القدرات على أساس تناول كل حالة علي حدة" إلى نهج أكثر استراتيجية وتنسيقاً لبناء قدرات الأجهزة العليا للرقابة في البلدان النامية. وفي أحكام مذكرة التفاهم، تلتزم الإنتوساي كمجتمع بتعزيز وضع خطط استراتيجية قطرية فردية وخطط عمل تنموية شاملة وواقعية ومستندة لترتيب الأولويات.

١٠. وكان هناك اتفاق من حيث المبدأ على إنشاء صندوق تمويل تجميعي تكميلاً لأساليب التمويل الأخرى، فضلاً عن إنشاء وصيانة بنك معلومات مع تقييم الوضع الراهن لدعم الجهات المانحة الجاري والمخطط له للأجهزة العليا للرقابة.



الإنتوساي العشرون
جنوب أفريقيا

إظهار قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة

١١. تعتبر الأجهزة العليا للرقابة بمثابة ركائز مهمة لنظمها الديمقراطية الوطنية، وتؤدي دوراً محورياً في تعزيز أداء القطاع العام، بالتأكيد على أهمية مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة. ومع الأخذ في الاعتبار للاهتمام المتزايد من أصحاب المصالح الداخلية والخارجية وتوسيع نطاق خدمات المراجعة التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة، تعترف الإنتوساي بشكل متزايد بالحاجة إلى إظهار القيمة والفوائد التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة.

١٢. وقد تم تداول وتناول هذا الموضوع على نطاق واسع خلال مناقشات الموضوع الأول للإنتوساي (القسم ب من الاتفاقات).

١٣. إن أحد المتطلبات الأساسية في إطار التواصل وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة العليا هو "الاستجابة للبيئات المتغيرة وتوقعات أصحاب المصلحة" باعتبارها عامل حاسم لقيام الأجهزة العليا للرقابة بإحداث تغييرات للأفضل في حياة المواطنين. وخير مثال على هذه القضايا الرئيسية التي تؤثر على عمل الأجهزة العليا للرقابة هو البروز العالمي الحالي للمناقشات حول حماية البيئة والتنمية المستدامة. ويتم التعامل مع هذا الموضوع تحديداً في الموضوع الثاني للإنتوساي (القسم ب من الاتفاقات).

مواصلة التصدي للفساد

١٤. إن الفساد مشكلة عالمية سائدة تهدد المالية العامة والنظام القانوني والرخاء الاجتماعي، وتطرح بالأمن الاجتماعي وتعوق الحد من الفقر. ويجب أن تكون الإنتوساي قذوة في مكافحة الفساد والوفاء بمسئوليتها في ضمان الشفافية وتحقيق الوقاية منها من خلال العديد من الأنشطة والتدابير.

١٥. إن المراجعة الحكومية، التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة، تخلق الشفافية، وتسلب الضوء على المخاطر وتبني ضوابط داخلية قوية وفعالة للمساهمة على وجه التحديد في منع الفساد وفقاً لروح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومطلوب تعاون وثيق، لمنع ومكافحة الفساد، من قبل الإنتوساي، بما في ذلك مجموعات العمل الإقليمية والأجهزة العليا للرقابة، مع المنظمات الدولية والمجتمعات المدنية في نطاق شبكة مكافحة الفساد وغيرها من الأنشطة المماثلة، شريطة أن يعالج تماماً هذا التعاون استقلالية الإنتوساي والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بها ويعمل على إزكاء موضوعية عمل المراجعة، فضلاً عن دعم اختصاصات الأجهزة العليا للرقابة الوطنية، ونطاقها، والإطار القانوني وثيق الصلة بعملها.



الإنتوساي العشرون
جنوب أفريقيا

تعزيز اتصالات الإنتوساي

١٦. تركز سياسة الاتصال التي اعتمدها الإنتوساي التاسع عشر سنة ٢٠٠٧ على تعزيز فوائد التدفق الحر للمعلومات والأفكار والخبرات والمعارف بين أعضاء الإنتوساي، وتشجع حرية الاتصال فيما بينهم. وترتكز السياسة أيضاً على فوائد وضع نهج واضح ومنسق للاتصال من الخارج لضمان الاتساق والملاءمة الشاملة. ولتحقيق هذه المثل العليا، قد وضعت الإنتوساي خمسة أهداف للاتصالات كما هو محدد باستفاضة في إطار الهدف ٣، وأعدت استراتيجية لتشجيع التواصل الفعال للإنتوساي.

١٧. واستناداً إلى سياسة اتصال الإنتوساي واستراتيجية اتصالات الإنتوساي المنصوص عليها في الإرشادات المعتمدة لاتصالات الإنتوساي، ستعزز الإنتوساي الاتصال النشط والفعال. وسوف تيسر في الوقت المناسب الاتصالات الداخلية والخارجية والدقيقة والشفافة لتحسين المراجعة الحكومية في جميع أنحاء العالم.

ب- مناقشات موضوعات الإنتوساي العشرين

١٨. خلال اجتماع المجلس التنفيذي ٥٨ للإنتوساي في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٨، تمت الموافقة على تداول موضوعين فنيين في الإنتوساي العشرين. وتمثل الموضوع الأول في: "قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة"، والموضوع الثاني في: "المراجعة البيئية والتنمية المستدامة".

١٩. وبرزت أهمية وجود الجهاز الأعلى للرقابة بالنسبة للمواطنين في تفعيل الديمقراطية أثناء الندوة ١٩ المشتركة بين الأمم المتحدة / الإنتوساي، التي عقدت بفيينا في فبراير/شباط ٢٠٠٧، حيث تم التركيز على "قيمة وفوائد المراجعة الحكومية في بيئة عالمية". وارتفع مستوى هذه المناقشات الشاملة في الإنتوساي التاسع عشر الذي عقد بمكسيكو سيتي في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٧. وافق هذا المؤتمر على إنشاء مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، برئاسة الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا، لمواصلة تحليل وهيكل هذا الموضوع والمساعدة علي وضع وثيقة نهائية لمناقشة الموضوع الأول في الإنتوساي العشرين.

٢٠. وتعتبر حماية البيئة والتنمية المستدامة أحد أهم المسائل الموضوعية التي تواجه الحكومات في الألفية الجديدة. وبينما كان مجتمع الإنتوساي قد اعترف في وقت سابق بأهمية هذا الموضوع من خلال تأسيس مجموعة عمل نشطة للغاية للمراجعة البيئية، وجدت وجهة نظر ترى أن هذا الموضوع يتطلب



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

مزيداً من الدراسة المتعمقة. وبناء عليه، طلب الجهاز الأعلى للرقابة في جمهورية الصين الشعبية الإشراف على عملية إعداد أفكار هذا الموضوع.

٢١. وفي كلتا الحالتين، تضمنت عملية إعداد أفكار هذا الموضوع ما يلي:

- ضرورة وضع البحوث الرئيسية المحددة لتقديم وجهات النظر الأولية بشأن المواضيع والتماس تعليق عليها من الأجهزة العليا للرقابة أعضاء الإنكوساي؛
- ضرورة التعليق على هذه الأفكار من جانب مجتمع الإنكوساي من خلال بحوث قطرية وفي حالة أفكار الموضوع الأول أيضاً يجب إعداد دراسة مسحية قصيرة للتقييم الذاتي؛
- ضرورة إعداد بحث نهائي للمناقشة لتوحيد وجهات نظر مجتمع الإنكوساي، واقتراح طريقة للمضي قدماً نحو أخذه بعين الاعتبار في الإنكوساي العشرين.

٢٢. وكان مسئولو الموضوعات في الإنكوساي العشرين على النحو التالي:

المقرر	الوسيط	الرئيس ونائب الرئيس	الموضوع
تنزانيا	السويد	جنوب أفريقيا	الموضوع الأول
المملكة المتحدة	نيوزيلندا	اسرائيل	
كندا	الدنمارك	الصين	الموضوع الثاني
المكسيك	سويسرا	بولندا	



الإنگوساي العشرون

جنوب أفريقيا

ب- ١ موجز وتوصيات موضوع قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة

مقدمة

٢٣. تعتبر المساءلة والشفافية جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطية.

٢٤. يتم في الديمقراطية إنشاء هياكل وتمكين الممثلين المنتخبين من تنفيذ إرادة الشعب والتصرف نيابة عنه. وتعتبر قدرة مواطني الدولة على مساءلة ممثليهم نقطة انطلاق هامة في بناء المؤسسات الديمقراطية. ويمكن مساءلة الممثلين المنتخبين ديمقراطياً فقط إذا كانوا، بدورهم، يمكنهم مساءلة أولئك الذين يقومون بتنفيذ قراراتهم. ولذلك يحتاج المشرعون هيئة تأخذ شكل جهاز أعلى للرقابة يمكن أن تكون بمثابة أداة في ضوابط وتوازنات المساءلة العامة وتعزيز المساءلة من خلال الشفافية بنشر تقارير المراجعة علي الشعب. ويجب أن تكون مثل هذه الهيئة مستقلة كي تكون جديرة بالثقة.

٢٥. وبالتالي، يتمثل الهدف العام لعمليات المراجعة المستقلة في إحداث فرق للأفضل في حياة المواطنين من خلال المساهمة في الكفاءة والثقة والفعالية. فالجهاز الأعلى للرقابة المستقل والفعال هو وفقاً لذلك شرط مسبق ضروري للديمقراطية. ويعني هذا يقيناً أن اختصاص المراجع المستقل في القطاع العام يتجاوز التعريف التقليدي للمراجعة الخارجية لأنه يتناول أيضاً مسائل تتعلق بالمصلحة العامة - ومصلحة المواطنين.

٢٦. ويضع العمل من أجل المصلحة العامة مسؤولية إضافية على عاتق الأجهزة العليا للرقابة بحيث تكون نموذجية في الاستجابة لتحديات المجتمعات، والبيئات المتغيرة التي تجري عمليات المراجعة فيها، واحتياجات مختلف أصحاب المصلحة في العملية الديمقراطية، وكلها ضمن حدود استقلاليتها

٢٧. ولتكون الأجهزة العليا للرقابة قادرةً على أداء وظائفها وضمان قيمتها المحتملة لمجتمع ديمقراطي، يجب أن ينظر لتلك الأجهزة باعتبارها جديرة بالثقة. ويمكن أن تستحق الأجهزة العليا للرقابة الثقة فقط إذا تم الحكم عليها هي نفسها بأنها تتمتع بالموضوعية والمصداقية والاستقلالية وخاضعة للمساءلة. ومن أجل جعل الأمر ممكناً يجب أن تكون قدوة حسنة لبقية القطاع العام ومهنة المراجعة عموماً، باعتبارها قائدة في مجال إدارة المالية العامة، والحوكمة ذات الصلة، وإدارة الأداء. والتي تتحقق فقط بموجب هذه القاعدة الراسخة والأساس الصلب لقيام الأجهزة العليا للرقابة بوظائفها بما يمكنها من



الإنتوساي العشرون
جنوب أفريقيا

إضافة قيمة وإحداث فرق للأفضل في حياة المواطنين.

كيف تناولت الإنتوساي هذه القضايا

٢٨. دعا الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا لاجتماع مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة الناشئة عن الإنتوساي التاسع عشر بمكسيكو سيتي سنة ٢٠٠٧، ومداولات في وقت سابق حول نفس الموضوع خلال ندوة مشتركة للأمم المتحدة/ الإنتوساي.

٢٩. اجتمعت مجموعة العمل لأول مرة بجنوب أفريقيا سنة ٢٠٠٩ لوضع إطار أساسي لبيان قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، مع التركيز على تحديد الاحتياجات الأساسية. وتم الاتفاق على عملية لإنشاء مبادئ إرشادية لدعم الاحتياجات الأساسية، وتوفير التوجيه لإعداد دراسة مسحية لتحليل هذه المتطلبات والمبادئ، وتقديم إرشاد بشأن إعداد البحث الرئيسي للموضوع الأول للإنتوساي العشرين حول "قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة".

٣٠. ثم تم استخدام هذا البحث الرئيسي للحصول على تعليقات من أعضاء الإنتوساي، من خلال تقديم بحوث قطرية وردود على مسح التقييم الذاتي. وتم دمجها أثناء جلسة عمل ثانية لمجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة في روسيا. وأدى هذا إلى قيام مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة بتزويد مجتمع الإنتوساي بإطار لاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة^(١)، على النحو التالي:

- الهدف الأول – للاعتراف بأن الجهاز يحدث فرق للأفضل في حياة المواطنين، ينبغي تحقق ما يأتي:**
- التجاوب مع البيئات المتغيرة وتوقعات أصحاب المصلحة، دون المساس بالاستقلالية.
 - التأكد من مساءلة الحكومة عن استخدام الموارد بطريقة قانونية ومسؤولة، لتحقيق الغرض المقصود، باقتصاد وكفاءة وفاعلية.
 - توفير مصدر موثوق لرؤية مستقلة وموضوعية ودليل لتسهيل التبصر والتحسينات المستمرة في جهاز الحكومة.

(١) انظر: الإطار التفصيلي بالملحق أ.



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

- تمكين الشعب من مساءلة الحكومة والاستجابة من خلال المعلومات الموضوعية والبساطة ووضوح الرسالة وسهولة الإطلاع علي تقارير ورسائل المراجعة بلغات وثيقة الصلة.
 - تمكين السلطة التشريعية، أو أحد لجانها، أو أولئك المسؤولين عن الحوكمة من الاضطلاع بمسئولياتهم المختلفة في الاستجابة لنتائج وتوصيات المراجعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
 - متابعة نتائج المراجعة ، وتنفيذ التوصيات، وتوفير ضمانات بشأن حالة تنفيذ التوصيات.
- الهدف الثاني – للاعتراف بأن الجهاز يعتبر مؤسسة نموذجية مستقلة، ينبغي تحقق ما يأتي:**
- الاستقلالية
 - الشفافية والمساءلة
 - قواعد السلوك الأخلاقي
 - التميز في الخدمات واعتبارات الجودة
 - الحوكمة الرشيدة
 - التعلم ومشاركة المعرفة
 - الاتصال الفعال.
٣١. ويستخدم هذا الإطار، فضلاً عن عدد من التوصيات بشأن كيفية استخدام هذا الإطار بتعمق، في الإنكوساي العشرين باعتباره موضوع المناقشة الأول.



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

النتائج والملاحظات

٣٢. أكد ودعم المحاضرون والمتحدثون الرئيسيون في الإنكوساي العشرين عموماً أهمية إطار التواصل وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة. وأشيد بدور الأجهزة العليا للرقابة الذي يتمثل أولاً في دعم الديمقراطية ومساعدة الرقابة البرلمانية في التأكد من تخصيص الأموال لصالح المواطنين والمجتمع المدني وصرفها في الأغراض المخصصة لها. ووجد المزيد من التركيز على الحاجة إلى أن تكون الأجهزة العليا للرقابة مستقلة مؤسسياً، وعلى المستوى المالي ومستوى الاستقلالية المرئية لأعضائها، لضمان المساءلة السليمة من جانب جميع من يقومون بأدوار القيادة والحوكمة^(١). ونوه حاجة الأجهزة العليا للرقابة إلى "أن تفكر عالمياً وتعمل محلياً"، مما سلط الضوء على أهمية جعل الإطار ينطبق على الأجهزة العليا للرقابة كل علي حدة، وعلى احتياجات المواطنين ومشاركة المعرفة^(٢). وتم أخيراً التأكيد على دور الأجهزة العليا للرقابة في النمو الاقتصادي للدولة. وهذا يشير بوضوح إلى ضرورة التعاون والعمل بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين للتأكد من إنجاز الأهداف^(٣). واتضح من تعليقات الضيوف المتحدثين أن تفكيرهم يتمشى مع مضمون هذا الإطار.

٣٣. وتداولت وفود الإنكوساي العشرين عدداً من القضايا المتصلة بإطار التواصل وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة. ولخصت نتائج هذه المداولات من قبل الأجهزة العليا للرقابة على النحو التالي: ١/٣٣ يجب وجود تركيز أكبر على مراعاة الأجهزة العليا للرقابة لاحتياجات المواطن أثناء تنفيذ اختصاصاتها المخولة لها من أجل ضمان أن لعمل الجهاز الأعلى للرقابة أثر إيجابي على نوعية حياة المواطن.

٢/٣٣ تقدير مستوى الاستعداد المناسب لاعتماد الإطار والتوجيهات اللازمة لضمان التنفيذ الناجح للإطار المذكور.

٣/٣٣ ضرورة تنقيح الإطار (شاملاً المبادئ) كجزء من المتطلبات العملية اللازمة للجنة المعايير المهنية للإنكوساي للارتقاء إلى إدراجها في المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.

(٢) فخامة/ سانديل نجكوبو ، رئيس القضاة الحالي للمحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا.

(٣) أدفوكيت ماسيوثا، رئيس اللجنة الدائمة المعنية العام للحسابات في جنوب أفريقيا.

(٤) أنطوني هيجارتي ، الرئيس التنفيذي للإدارة المالية : البنك الدولي.



الإنكوساي العشرون
جنوب أفريقيا

٤/٣٣ القلق بشأن استخدام دراسات استقصائية غير موضوعية لأنها تحتوي على معايير التقييم الذاتي، والحاجة إلى تطوير أدوات قياس أكثر ملاءمة. وعلاوة على ذلك، أثارت الأجهزة العليا للرقابة الحاجة للوضوح بشأن متطلبات الأداء والمعايير اللازمة لقياس إنجازاتها المتصلة بالهدف رقم ١. وأشارت المناقشات للحاجة إلى قيام مجموعة العمل بتطوير أدوات لتقييم قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، والتي تعتبر وثيقة الصلة وقابلة للتطبيق على مختلف أشكال الأجهزة العليا للرقابة.

٥/٣٣ وجد توافق عام بين مجتمع الأجهزة العليا للرقابة على ضرورة استخدام مجتمع الإنكوساي للإطار. ومن شأن هذه العملية أن تساعد الجهاز الأعلى للرقابة على تحديد مواطن الضعف والثغرات التي تحتاج إلى تحسين، وبالتالي تسهم في إعداد وثيقة استراتيجية فعالة من شأنها أن توفر التوجيه والإرشاد لتنمية وتطوير الجهاز الأعلى للرقابة. ويمكن استخدام الإطار باعتباره:

• تقييم داخلي على المستوى التشغيلي.

• أداة لمراجعة النظراء.

• أداة للتخطيط الاستراتيجي لأعضاء الإنكوساي كل منهم على حدة.

٦/٣٣ وأشارت الأجهزة العليا للرقابة إلى الحاجة لاتصالات بسيطة وواضحة ودقيقة تركز على أصحاب المصلحة الخارجيين، خصوصاً بالنسبة لغير الملمين بالنواحي المالية (هياكل الحوكمة والمواطنين). ورئي أن التركيز الحالي داخل مجتمع الإنكوساي داخلياً بدرجة كبيرة. وتوضح إرشادات اتصالات الإنكوساي بجلاء الاستراتيجية، والفئات المستهدفة، والأدوار، والمسؤوليات، وأدوات الاتصال فيما يخص الاتصال الخارجي وينبغي النظر في الحاجة إلى تطوير الأدوات المناسبة اللازمة لتعزيز التواصل الفعال مع كل من الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

٧/٣٣ أثارت الأجهزة العليا للرقابة تعقيب عام بشأن ضرورة استمرار التواصل الفعال وعمليات تقاسم المعرفة بين مجتمع الإنكوساي.



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

٨/٣٣ قامت الأجهزة العليا للرقابة بالتعقيب على أهمية ضمان أن تمارس نظم وأساليب رقابة داخلية مناسبة وتدابير وقائية للتأكد من تقديم الأجهزة العليا للرقابة القدوة الحسنة كمؤسسة نموذجية وتعزيز هذه المبادئ بالجهات الخاضعة للرقابة، وبالتالي تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة بالأجهزة العليا للرقابة والحكومة.

٩/٣٣ أثارَت الأجهزة العليا للرقابة القلق فيما يتعلق بالاستقلالية تحت الفئات التالية:

• الاستقلالية المؤسسية:
هيكل الجهاز الأعلى للرقابة ضمن الإطار القانوني في كل بلد الذي يوجد إدراك بأن استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة عن الحكومة معرضة للخطر.

• الاستقلالية من حيث القدرات التنظيمية والمالية والموارد:
أثارَت الأجهزة العليا للرقابة القلق من أن تمويل الجهاز الأعلى للرقابة من قبل الحكومة يمكن أن يعرض استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة للخطر، كما يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة قدرات تنظيمية ومالية وموارد لتنفيذ اختصاصاته.

وتم التأكيد علي مضمون إعلاني ليما والمكسيك في هذا الإطار.

١٠/٣٣ أثارَت الأجهزة العليا للرقابة قلقاً بشأن الحاجة لمراعاة إعداد تقارير تسلط الضوء علي الإيجابيات لتحسين فعالية اتصالات الأجهزة العليا للرقابة.

١١/٣٣ أشارت الأجهزة العليا للرقابة إلي أن العقوبات المناسبة ينبغي أن تشكل جزءاً من التوصيات التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة ويجب أن يكون تنفيذ تلك العقوبات جزءاً من عملية المتابعة، وذلك تمثيلاً مع الاختصاصات المعنية للجهاز الأعلى للرقابة.

١٢/٣٣ أشار عدد من الزملاء من مختلف الأجهزة العليا للرقابة إلي أن الأجهزة العليا للرقابة تعمل بالتأكيد فرادى وجماعات على نطاق عالمي. ويعتبر المؤتمر دليلاً شاهداً على هذه العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة. وساد بالتالي شعور بأن الإطار المقترح للاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة يجب أن يحيط بهذا البعد الدولي لمجتمع الأجهزة العليا للرقابة وأنشطتها.



الإنتوساي العشرون
جنوب أفريقيا

التوصيات

٣٤. بالنظر إلي المداولات أثناء الإنتوساي العشرين في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا المنعقد في نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٠، فإن أعضاء الإنتوساي:
- يرحبون بالإطار المقترح للاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة وبنوهون إلي أنه لم يتم تحديد أي ثغرات أو جوانب سهو هامة نسبياً، لكن يعترفون بوجود مجال لمزيد من صقل الإطار.
 - يدعمون إطار التواصل وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة (الملحق أ) كجزء من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في المستوى ١، بمجرد صقله ومع الخضوع للوفاء بجميع متطلبات العملية الواجبة للإنتوساي بالتشاور مع اللجنة المحفزة للمعايير المهنية للإنتوساي.
 - يوافقون على قيام مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة بتطوير أدوات قياس أخرى يعول عليها لدعم عمليات التقييم وفقاً لهذا الإطار، بالتعاون مع لجنة الإنتوساي لبناء القدرات واللجنة المحفزة للجهات المانحة للإنتوساي، مع إدراك أن هذه الأدوات متاحة بالفعل على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، لأخذها بعين الاعتبار في الإنتوساي الواحد والعشرين سنة ٢٠١٣.
 - يوافقون على قيام مجموعة عمل قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة أيضاً بتطوير وسائل وأدوات ملائمة للاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة لجميع أصحاب المصلحة بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة، بما في ذلك المجتمع المدني والمواطنين، لأخذها بعين الاعتبار في الإنتوساي الواحد والعشرين سنة ٢٠١٣.
 - يدركون أن إطار تعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة يمكن استخدامه كأداة مهمة من أجل مشروع الإنتوساي "قاعدة بيانات الأجهزة العليا للرقابة"، الذي سيبين خصائص الأجهزة العليا للرقابة كل منها علي حدة.
 - يشجعون التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة والسلطتين القضائية والتشريعية من أجل تعزيز المساءلة وفرض عقوبات إدارية و / أو جنائية عند الاقتضاء.
 - يدعون إلى مضي التنسيق المناسب والتكامل قدماً، عند الاقتضاء، مع مجموعة مبادرات الإنتوساي الأخرى حتى الإنتوساي الواحد والعشرين.



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

- يشجعون استخدام هذا الإطار للاتصال وتعزيز قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة كأداة لتحقيق ما يأتي:
 - التقييم الداخلي،
 - مراجعة النظراء،
 - التخطيط الاستراتيجي للإنكوساي.
- يعترفون بالحاجة إلى قيام الإنكوساي بدور أكثر بروزاً في التعاون مع المؤسسات والمحافل الأخرى على المستويين الدولي والإقليمي من أجل معالجة القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية، التي تؤثر على حياة جميع المواطنين.



الإنگوساي العشرون

جنوب أفريقيا

ب- ٢ الموضوع الثاني - موجز وتوصيات موضوع مراجعة البيئة والتنمية المستدامة مقدمة

٣٥. التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. فهي تتطلب من العالم اتخاذ إجراءات متضافرة في المجالات الثلاثة الرئيسية التالية: الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، والنمو الاقتصادي والمساواة، والتقدم الاجتماعي.

٣٦. الركائز الثلاث للتنمية المستدامة هي: البيئة والاقتصاد والمجتمع. تعتبر الدعامة البيئية هي العنصر الأساسي الذي يدعم بقاء الإنسان ويوفر الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وينبغي النظر لحماية البيئة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، بدلاً من النظر لها باعتبارها حادثة منعزلة. فبينما نستمتع بالكوكب الذي تركه أجدادنا، لا يمكننا التضحية به لأن أجيال المستقبل ستعتمد عليه. ولذلك، تعني حماية البيئة حماية هذا الكوكب وكذلك الأجيال المقبلة. ويعتبر القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمثابة أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة.

٣٧. من وجهة النظر المالية، تعتبر قضايا البيئة والتنمية المستدامة هامة نسبياً بدرجة مرتفعة. وهذا يشمل النفقات المباشرة من جانب الحكومات على البرامج المحلية، فضلاً عن آليات مختلفة لنقل المساعدات المالية. ولهذا السبب من المهم ضرورة أن تتأكد الأجهزة العليا للرقابة من المساءلة بشكل صحيح عن هذه الأموال وإنفاقها على نحو يتفق مع مبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة.

٣٨. وقد ازداد التوقع بأن التنمية المستدامة وحماية البيئة ينبغي أن تخضع لمراجعة مستقلة من قبل الأجهزة العليا للرقابة في العقود الأخيرة. ومن خلال ممارسة أعلى القيم المهنية والاستقلالية والموضوعية والشفافية، ومن خلال التعاون الفعال مع الأجهزة العليا للرقابة الزميلة بشأن القضايا البيئية ذات الاهتمام المشترك، وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة تقديم مساهمات هامة نحو معالجة قضايا التنمية المستدامة التي أصبحت على نحو متزايد إقليمية، وحتى عالمية، من حيث طبيعتها. ومع ذلك، ما زال التدهور البيئي على الصعيد العالمي وممارسات التنمية غير المستدامة تشكل تحدياً، وقد حددت الأجهزة العليا للرقابة عدة مجالات تحتاج إلى التصدي لها لزيادة تأثير عمليات المراجعة التي يتم القيام بها، والتي تتمثل فيما يلي:



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

- دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة التزامات التنمية المستدامة من جانب الحكومات، وغيرها من الالتزامات التي تتم من خلال الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ، وما إذا كان ينبغي تكثيف ذلك الدور.
- زيادة الوعي الدولي بالمراجعة البيئية.
- الحاجة إلى تطوير المحاسبة البيئية وأطر إعداد التقارير عن التنمية المستدامة.
- بناء القدرات بالأجهزة العليا للرقابة.

كيفية مواجهة الإنتوساي لهذه القضايا

٣٩. قام مكتب المراجعة الوطني في جمهورية الصين الشعبية، باعتباره رئيس الموضوع، بإعداد بحث رئيسي، وبناء عليه قام إجمالي ٥٢ جهازاً أعلى للرقابة بإعداد بحوث قطرية عالجت المسائل التي أثبتت في البحث الرئيسي. وحل رئيس الموضوع البحوث القطرية وقام بتلخيص وتوليف هذه المعلومات في بحث المناقشة للموضوع الثاني. ومع الأخذ في الاعتبار نتائج المناقشات التي دارت خلال الإنكوساي العشرين بشأن بحث المناقشة، وقد انعكست النتائج والتوصيات في هذه الاتفاقيات.

٤٠. يركز بحث المناقشة على دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة حماية البيئة والتنمية المستدامة. ويسلط البحث الضوء على الاعتراف المشترك عبر الحكومات بأهمية التنمية المستدامة وحماية البيئة. وأثبتت البحوث القطرية أن بعض الأجهزة العليا للرقابة أدت دوراً هاماً في تحسين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والقوانين والسياسات الدولية والوطنية ذات الصلة من خلال عمليات المراجعة البيئية. ويعترف البحث أيضاً بالمساهمات الهامة التي قدمتها بالفعل بعض الأجهزة العليا للرقابة لتطوير المراجعة البيئية، من خلال عمل مجموعة عمل مراجعة البيئة.

النتائج والملاحظات

٤١. يعترف الإنكوساي العشرون بالتطورات الهامة في قضايا مراجعة البيئة التي أبدتها الأجهزة العليا للرقابة ومجموعة عمل مراجعة البيئة منذ إنشاء مجموعة العمل. أدت توصيات الإنكوساي الخامس عشر سنة ١٩٩٥ إلى إنجازات ملحوظة - سواء من قبل الأجهزة العليا للرقابة فرادى ومن خلال العمل الممتاز لمجموعة عمل مراجعة البيئة. في تشجيع عمليات مشاركة المعرفة والمراجعة التعاونية، وتطوير الدليل المهني، وقامت مجموعة العمل بتعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة وتأثيرها على تحسين الحوكمة البيئية، مما يوفر أساساً قوياً للأجهزة العليا للرقابة لإحراز المزيد من التقدم.



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

٤٢. عموماً، أكد المتحدثون الرئيسيون في الإنكوساي العشرين وأيدوا أهمية وجدوى المراجعة البيئية ومراجعة التنمية المستدامة. وذكر أول متحدث^(٥) أن الكوكب في أزمة ويحتاج إلى إجراءات واجب اتخاذها. وقد ولت أيام "الاستخراج، والتصنيع، والفاقد" وأنماط الاستهلاك في العالم تتجاوز القدرات البيولوجية لكوكب الأرض من أجل استمرار الحياة. وتقوم الأجهزة العليا للرقابة بدور هام في مجال مراجعة التنمية المستدامة. وأيد المتحدث الثاني، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى وجود رؤية متكاملة عند إعداد التقارير عن تنفيذ تعهدات الحكومات.

٤٣. وناقشت الوفود بالإنكوساي العشرين عدداً من القضايا المتعلقة بالمراجعة البيئية والتنمية المستدامة على نطاق واسع. ويمكن تلخيص نتائج هذه المناقشات على النحو التالي:

١/٤٣ تؤدي الأجهزة العليا للرقابة دوراً هاماً في مجال مراجعة الحوكمة البيئية الوطنية والعالمية والاستدامة، وأدلت بتصريحات خاصة عديدة دعماً لمراجعة تنفيذ اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف ومدى وفاء الحكومات بالتزاماتها المعلنة. وحيثما يمكن ذلك، ينبغي أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالتعاون وإبلاغ نتائج هذه المراجعات إلى المنظمات الدولية المهتمة.

٢/٤٣ أيدت تدخلات عديدة الاستخدام المتزايد لعمليات المراجعة التعاونية لقضايا البيئة والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي باعتبارها أداة فعالة لتحديد القضايا العابرة للحدود، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، والقياس، والامتثال للاتفاقات، الخ.

٣/٤٣ قدم العديد من الأجهزة العليا للرقابة أمثلة لعمليات مراجعة فريدة وتعاونية لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، وتبرز أهميتها في التصدي للتهديدات التي تتعرض لها الموارد الطبيعية والمواطنين. وتشمل هذه الأمثلة تغير المناخ، والمياه، وإدارة النفايات، والغابات، والمناطق المحمية، وما إلى ذلك. وقام العديد من الأجهزة العليا للرقابة، مثل الدول ذات الجزر الصغيرة، بتسليط الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم ترسيخ مراعاة البيئة في عمليات

(٥) الأستاذ/ ميرفين كينج - رئيس لجنة كينج لحوكمة الشركات
- رئيس المبادرة العالمية لإعداد التقارير.
(٦) السيدة/ سيلفي ليميت - مديرة: قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد.



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

المراجعة لجميع القطاعات الحكومية. وأيد العديد من الأجهزة العليا للرقابة الحاجة إلى متابعة عمليات المراجعة من أجل تحسين أثرها.

٤/٤٣ توجد طائفة واسعة من الخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة في إجراء مراجعة قضايا البيئة والتنمية المستدامة. وهناك أيضاً حاجة مستمرة لبناء القدرات من خلال وسائل مثل تحديد أفضل الممارسات، وتقاسم منهجيات ونتائج المراجعة، ووضع المعايير، وإعارة / نذب الموظفين، والحفاظ على ورفع مستوى المهارات والتدريب والتعليم الرسمي.

٥/٤٣ أعربت الوفود عن دعم قوي لدور مجموعات العمل الإقليمية للإنكوساي (وحيثما وجدت، مجموعات العمل الإقليمية البيئية) كمنتدى لبناء القدرات، وتيسير عمليات المراجعة المنسقة، والحصول على الموارد المالية والبشرية.

٦/٤٣ أبرزت الأجهزة العليا للرقابة أهمية "مطابقة الأفعال للأقوال"، بعبارة أخرى، وضمان أن الممارسات داخل الأجهزة العليا للرقابة متوافقة مع أهداف حماية البيئة (على سبيل المثال، الاجتماعات اللاورقية).

٧/٤٣ اعترف العديد من الأجهزة العليا للرقابة بدورها الهام في نقل نتائج أعمالها وأهمية قضايا البيئة والتنمية المستدامة. ويشمل المهتمون الحكومات والبرلمانيين والشعب بوجه عام.

٨/٤٣ ينبغي أن تشجع الأجهزة العليا للرقابة التطورات في مجال المحاسبة البيئية، فضلاً عن إعداد التقارير عن التنمية المستدامة. كما توجد حاجة لحدوث ارتباطات نشطة مع أطراف فاعلة دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادرة إعداد التقارير العالمية.

٩/٤٣ قام العديد من الأجهزة العليا للرقابة بتحديد نقص الموارد المالية باعتباره قيلاً على إجراء عمليات مراجعة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، والمشاركة في عمليات المراجعة المنسقة. وينبغي قيام الإنكوساي / مبادرة تنمية الإنكوساي بتحديد الوسائل اللازمة لإعطاء الأولوية لدعم عمليات المراجعة البيئية المنسقة.

١٠/٤٣ أيدت الأجهزة العليا للرقابة ضرورة التركيز على موثوقية ودقة البيانات والمعلومات البيئية الحكومية.

١١/٤٣ أيدت الأجهزة العليا للرقابة الحاجة إلى مزيد من التركيز على مراجعة الالتزامات التي قدمها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإعداد تقارير عن المجالات التالية:



الإنكوساي العشرون

جنوب أفريقيا

- الحاجة لإنشاء أو تحسين استراتيجيات التنمية المستدامة.
- عدم كفاية هياكل الحوكمة والمعلومات المدرجة بالتقارير.

٤٤. وجد عدد من التدخلات الفردية بشأن الموضوعات الممكنة لعمليات المراجعة البيئية والتنمية المستدامة فضلاً عن قضايا المنهجية. وقد أحييت هذه الأمور إلى مجموعة عمل مراجعة البيئة لمواصلة النظر فيها.

التوصيات

أوصى أعضاء الإنكوساي، بالنظر للمداولات خلال الإنكوساي العشرين في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، خلال نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠، بما يلي :

٤٥. تعزيز المراجعة والحوكمة والعلاقات

- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة علي الالتزام بإعطاء الأولوية للقضايا ذات الصلة الوثيقة بالبيئة والتنمية المستدامة لبلدانهم بما في ذلك القضايا من هذا القبيل في عمليات المراجعة لجميع القطاعات الحكومية المعنية.
- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة، ومجموعة عمل مراجعة البيئة، ومجموعات العمل الإقليمية التابعة للإنكوساي علي زيادة الوعي بأهمية المراجعة البيئية ومحاسبة الموارد الطبيعية الرئيسية بين المنظمات الدولية والإقليمية المسؤولة عن قضايا البيئة والاستدامة، وبناء علاقات عمل معها.
- تشجيع مجموعة عمل مراجعة البيئة علي إعداد موجز رفيع المستوى من النتائج المستقلة والتي تستند إلى أدلة إثبات من عمليات مراجعة قامت بها الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالاتفاقيات البيئية الرئيسية متعددة الأطراف وإتاحة هذه المعلومات للمنظمات الدولية.

٤٦. إعداد المعايير

- تشجيع مجموعة عمل مراجعة البيئة علي التعزيز والمشاركة في نشاط وضع أطر لإعداد تقارير الاستدامة من أجل القطاع العام ووضع إرشادات للأجهزة العليا للرقابة حول كيفية مراجعة تقارير الاستدامة.

٤٧. تحسين التأثير

- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة علي التركيز على أنشطة المراجعة في المجالات التالية:



الإنگوساي العشرون

جنوب أفريقيا

- دقة ومصداقية واكتمال المعلومات البيئية والتنمية المستدامة التي تقدمها الحكومات لبناء اتخاذ القرارات علي أساس معلومات وثيقة الصلة وإعداد تقارير شفافة.
- تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.
- أعمال المراجعة المنسقة بين الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة.

٤٨. تحسين القدرات والأساليب

- تشجيع الأجهزة العليا للرقابة لزيادة قدراتها والاستفادة الكاملة من المواد الإرشادية والدروس المستفادة الموجودة لمجموعة عمل مراجعة البيئة. وينبغي أن تحقق مجموعة عمل مراجعة البيئة ما يأتي:
 - زيادة تحسين المنهجيات والتقنيات.
 - دعم مشاركة المعرفة والتدريب.
 - تحديد وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة.



الإنكوساي العشرون
جنوب أفريقيا

ج- إعلان جنوب أفريقيا بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة

بالإضافة إلى الاتفاقيات المبينة أعلاه، راعى المؤتمر العشرون للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنكوساي) المنعقد في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، مختلف جوانب المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، ويود أن يعلن ما يلي:

٤٩. حيث أن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنكوساي) قد أعدت واعتمدت إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة الذي يحتوي على مجموعة شاملة من المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنكوساي للحكومة الرشيدة.

٥٠. حيث أن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة تضع المبادئ التأسيسية والشروط الأساسية لعمل الأجهزة العليا للرقابة، والمبادئ الجوهرية للمراجعة وإرشادات المراجعة.

٥١. حيث أن الغرض من أدلة الإنكوساي للحكومة الرشيدة هو تشجيع الحكومة الرشيدة في القطاع العام.

٥٢. حيث أن الإنكوساي توفر لأعضائها والشركاء الخارجيين الآخرين المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، التي تمثل جوهر مراجعة القطاع العام.

٥٣. حيث أنه توجد أولوية استراتيجية رئيسية للإنكوساي تتمثل في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة بأقصى نجاح ممكن.

٥٤. حيث أن الحفاظ على تحديث وثيقة الصلة والأثر الفعال لإنشاء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنكوساي للحكومة الرشيدة ذات أهمية حيوية لاستمرار صلاحيتها لمجتمع الإنكوساي والأطراف المهتمة الأخرى.

فإنه تمشياً مع إعلاني ليما والمكسيك والاعتراف باستقلالية كل عضو من أعضاء الإنكوساي علي حدة بشأن البيت في النهج الخاص به بما يتفق مع التشريعات الوطنية، يقرر الإنكوساي العشرون الآن دعوة أعضائه والأطراف المعنية الأخرى إلى ما يأتي:

٥٥. استخدام إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة كإطار مرجعي مشترك لمراجعة القطاع العام.

٥٦. قياس أدائهم ومراجعة الأدلة الإرشادية وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.



الإنتوساي العشرون
جنوب أفريقيا

٥٧. تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وفقاً لاختصاصاتها المخولة لها والتشريعات واللوائح الوطنية.

٥٨. رفع مستوى الوعي بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة عالمياً وإقليمياً وعلى الصعيد الوطني.

٥٩. مشاركة الخبرات والممارسات الجيدة والتصدي للتحديات في تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة مع أولئك المسؤولين عن تطوير وتنقيح المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وأدلة الإنتوساي للحكومة الرشيدة.

اختتام المؤتمر بالتقدير لجنوب أفريقيا والاستباق للصين



اختتم اجتماع الإنكوساي العشرين يوم ٢٧ نوفمبر/شرين ثاني، حيث أعربت الوفود بالإجماع عن امتنانهم وتقديرهم لتيرينس نومبيمي وموظفي مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا، الذين عملوا بلا كلل لضمان نجاح المؤتمر. كان تخطيط وإدارة كل جانب من جوانب المؤتمر ممتازاً، كما امتاز كرم الضيافة والحفاوة المقدمة للوفود من لحظة وصول الوفود إلي جوهانسبرج - وساهم ذلك بشكل كبير في جعل المؤتمر حدثاً بارزاً في تاريخ الإنكوساي



في الحفل الختامي، تبادل تيرينس نومبيمي، المراجع العام في جنوب أفريقيا ومضيف المؤتمر، وجوزيف موزر أمين عام الإنكوساي الهدايا التقديرية.



أكد السيد/ براميش بهانا، مدير المؤتمر، وموظفو الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب أفريقيا علي سلاسة المؤتمر وحفاوة الاستضافة لجميع المشاركين.



استمتع المشاركون في المؤتمر بأمسية موسيقى ورقص تقليدي بجنوب أفريقيا.



يوم الخميس، زيارة الى بيلانسبرج حيث محمية "جيم" وقدمت هذه الزيارة فاصلاً جيداً من مداولات المؤتمر.

الدعوة للإنكوساي الواحد والعشرين

من منطلق التطلع للمستقبل، يجري بالفعل إعداد خطط لمؤتمر الإنتوساي القادم الذي ينعقد كل ثلاث سنوات، والذي سوف تستضيفه جمهورية الصين الشعبية سنة ٢٠١٣. وقد قدّم ليو جيايي، المراجع العام للصين، الدعوة الرسمية في شكل شريط فيديو بالصورة والصوت. وقد قبلت الدعوة بالإجماع في الإنكوساي العشرين بالجلسة الختامية التي حضرها جميع المشاركين في المؤتمر.

وأشار السيد ليو في كلمته أمام المؤتمر إلي أن الحكومة الصينية تولي أهمية كبيرة للإنكوساي الواحد والعشرين؛ وستدعم بقوة هذا الحدث من حيث التمويل والموارد البشرية والأماكن والأمن، وسوف تسعى جاهدة لانجاحه، وجعله مناسبة لا تنسى، ومثمرة بقدر الإمكان.

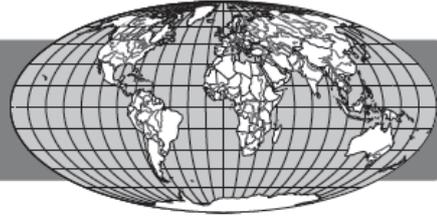
وسيتم كذلك إعداد تقرير عن خطط مستفيضة لمؤتمر سنة ٢٠١٣، مثل اختيار الموضوعات، ومسئولي الموضوعات، في اجتماع المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١١. وسيقوم مكتب المراجعة الوطني في جمهورية الصين الشعبية، في سنة ٢٠١٢، باستضافة الاجتماع السنوي للمجلس التنفيذي.



في شريط فيديو بالصورة والصوت، قدّم ليو جيايي، المراجع العام للصين، الدعوة الرسمية للمندوبين لحضور الإنكوساي الواحد والعشرين في بكين سنة ٢٠١٣.



أحداث الإنتوساي ٢٠١١



يناير/كانون ثاني	فبراير/شباط	مارس/آذار
يناير/كانون ثاني	٣-٢ اجتماع المجلس التنفيذي للباساي، أوكلاند، نيوزيلندا ٤-٢٨ مارس/آذار اجتماع لجنة المعايير المهنية، كوبنهاجن، الدانمرك	١١-٨ اجتماع مجموعة عمل مراجعة البيئة، مراكش، المغرب ٢٩-٣٠ مؤتمر الأوروساي- الأرابوساي، دبي
أبريل/نيسان	مايو/أيار	يونية/حزيران
١٣-١٠ مؤتمر المراجعين العموميين للكومنولث، ويندهوك، ناميبيا ١٤-١٣ اجتماع مجموعة عمل المؤشرات الوطنية الرئيسية، هلسنكي، فنلندا ١٧-١٥ اجتماع مجموعة عمل مراجعة تكنولوجيا المعلومات، صن سيئي، جنوب أفريقيا	(يحدد لاحقاً) اجتماع مجموعة عمل تقييم البرامج، باريس، فرنسا ٣-٣٠ يونية/حزيران مؤتمر الأوروساي الثامن، لشبونة، البرتغال	٢٤-٢٢ اجتماع اللجنة المحفزة التابعة للجنة المعايير المهنية، ويلينجتون، نيوزيلندا
يوليو/تموز	أغسطس/آب	سبتمبر/أيلول
١٥-١٣ ندوة الأمم المتحدة / الإنتوساي، فيينا، النمسا ١٨ اجتماع لجنة التمويل والإدارة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠-١٩ اجتماع اللجنة المحفزة لمشروع التمويل المقدم من الجهات المانحة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية	أغسطس/آب	سبتمبر/أيلول
أكتوبر/تشرين أول	نوفمبر/تشرين ثاني	ديسمبر/كانون أول
(يحدد لاحقاً) اجتماع اللجنة المحفزة للجنة تقاسم المعرفة وخدمات المعرفة، موسكو، روسيا الاتحادية ٢٨-٢٧ اجتماع المجلس التنفيذي للإنتوساي، فيينا، النمسا	١١-٧ اجتماع مجموعة عمل مراجعة البيئة، بيونس آيرس، الأرجنتين	ديسمبر/كانون أول

ملاحظة المحرر:

ينشر هذا الجدول الزمني دعماً لاستراتيجية اتصالات الإنتوساي وكوسيلة لمساعدة أعضاء الإنتوساي علي تخطيط وتنسيق جداول المواعيد. وشملت هذه الميزة المنتظمة للمجلة الأحداث على نطاق منظمة الإنتوساي وعلى نطاق المناطق بأسرها، مثل: المؤتمرات، والجمعيات العامة، واجتماعات المجلس التنفيذي. وبسبب المساحة المحدودة، لا يمكن إدراج العديد من الدورات التدريبية واللقاءات المهنية الأخرى التي توفرها المناطق. وللحصول على معلومات مستفيضة، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

الانتوساي

